الأخبار
al-akhbar

الثلاثاء 11 آب 2026
العدد 5847 السنة العشرون
Mardi 11 Août 2026 no 5847 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 6

رواتب السلطة العامة والموظفين

«الكبار» أولاً!

حلقة «ردّ الودائع» المفرغة: السلطة تماطل لتسييل الذهب 5

«قانون مرقص» لتكميم الإعلام: أهلاً بكم في الدولة البوليسية 2

هل تجرؤ السلطة على تعليق التفاوض؟ 3

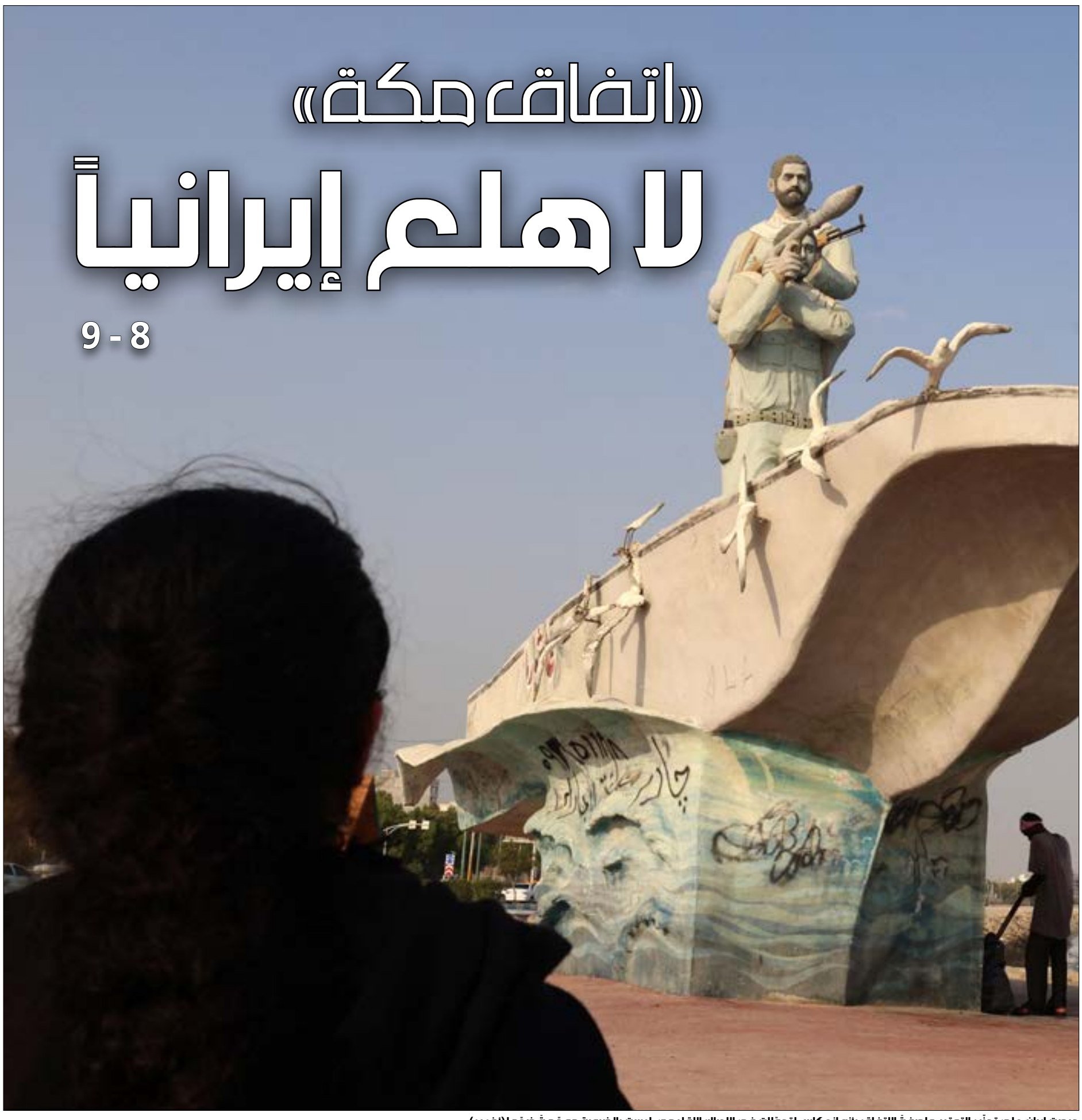

«اتفاق مكة» لا هلع إيرانياً

8 - 9

حرصت إيران على تجنّب التوتير، واصفةً الاتفاق بأنه انعكاس لتحوّلات في الإدراك الإقليمي، ليست بالضرورة موجّهةً ضدّها (أ ف ب)

قضية اليوم

«قانون مرقص» لتكميم الإعلام: أهلاً بكم في الدولة البوليسية!

(هيثم الموسوي)

ندى أيوب

يصرّ وزير الإعلام بول مرقص على ضرورة إقرار اقتراح قانون الإعلام في الجلسة التشريعية التي يعقدها مجلس النواب اليوم، باحثاً عن «إنجاز» يُسجّل في عهده، وربما عن تهنئة من الجهات التي تدفع باتجاه إقرار قانون يكرّس قمع الصحافيين، انسجاماً مع متطلبات المرحلة السياسية.

إلا أن النجاح في تمرير «قانون مرقص» بصيغته الحالية، من دون إدخال التعديلات الضرورية عليه، سيكون خطيئة تلاحق عهده. فمكامن الخطر لا تتوقف عند التعريف المطاط لـ«الأخبار الكاذبة»، التي تستدعي برأي المشرّع حبس الصحافيين، بل تمتد إلى فرض غرامات تصل إلى مئة ضعف الحد الأدنى للأجور، وصولاً إلى إقفال المؤسسات الصحافية، ووضع أيدي القضاء على «الهيئة الوطنية للإعلام» المزمع إنشاؤها، واعتماد آلية مخالفة للدستور لتعيين أعضائها الذين سيهبطون إليها من مختلف الاختصاصات، ولن يربطها بالإعلام سوى اسمه.

لا شك في أن الاقتراح يتضمّن خطوات إصلاحية متقدمة، لكن «التفخيخ» تسلّل إلى نصّه عن سابق تصميم، حتى وإن كان مرقص، ومعه بعض القوى السياسية والجهات التي أدّت أدواراً خلفية، يوحي للجسم الإعلامي بأن «مكرمات» تُقدَّم له على شكل إلغاء الملاحقات الجزائية في قضايا القدح والذم، وإلغاء احتكار إنشاء المؤسسات الإعلامية، وفتح المجال أمام عمل نقابي أوسع، وغيرها من الخطوات التي تعكس، في ظاهرها، فلسفة إصلاحية. لذلك، يستوجب هذا التلاعب من النواب اليوم الدفع في اتجاه مناقشة مواد الاقتراح مادة مادة، وإدخال أكبر قدر ممكن من التعديلات الضرورية، ولا سيما على المواد 72 و104 و105، في ظل مؤشرات عديدة على تراجع مستوى حرية التعبير في لبنان، وعلى محاولات قمع صحافيين ومؤسسات لا تدور في الفلك السياسي لسلطة الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام. فجردة سريعة للملاحقات، وطبيعة الشكاوى، وأشكال التضييق التي طاولت ممارسة حق التعبير الحر منذ بداية عهد عون، تكشف اتجاهاً لدى السلطة نحو استخدام سلاح الإعلام للاقتصاص من أصحاب الرأي المعارض، بازدواجية معايير فاضحة. وهذه ليست دعوة إلى ملاحقة أي وسيلة إعلامية، بل تأكيد أن الحق في التعبير الحر يجب أن يكون مكفولاً للجميع. ومن هنا، فإن وجود عبارات حمّالة أوجه وصيغ فضفاضة في اقتراح القانون الجديد يجعل الحاجة أكبر إلى تشريع واضح ودقيق، لا يترك مساحة للتأويل أو التفسير الانتقائي.

وفي معلومات «الأخبار»، عُقدت أمس جلسة حضرها مرقص ونائب رئيس مجلس النواب الياس بوصعب، ونقيبا الصحافة والمحررين وعدد من النواب، وتركّز النقاش خلالها على اقتراح «سحب القانون من جدول أعمال جلسة اليوم، على أن يُعاد طرحه على الهيئة العامة بعد ثلاثة أشهر»، وهو اقتراح «قوبل بالرفض من بوصعب ومرقص»، مع «وعد بإبداء مرونة حيال طروحات التعديل».

الكلمة ليست جريمة

بعد نضال طويل خاضه العاملون في القطاع الإعلامي لإلغاء العقوبات الجزائية والسجنية بحق الصحافيين والإعلاميين، وحمايتهم من الملاحقات التعسفية، جاءت الفقرة (ب) من المادة 104 لتشكّل التفافاً على هذا التوجه، فنصّت على معاقبة من يقوم بـ«اختلاق أضاليل ونشر أخبار كاذبة ومؤذية» بالحبس لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات، مع إمكان تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة في بعض الحالات. وتعيد هذه الفقرة عملياً تجريم النشر، عبر فتح الباب أمام الادعاء بجرم نشر «أخبار كاذبة ومؤذية»، استناداً إلى عبارات فضفاضة وغير محددة تتيح تفسيرات واسعة، والأجدى، في المقابل، إلغاء هذه الفقرة واعتماد المسؤولية المدنية بدلاً من العقوبات الجزائية، مع حصر حالات التحريض على الكراهية والعنف والتمييز وفق «خطة عمل الرباط»، التي تضع ستة معايير دولية لتقييم ما إذا كان المحتوى الإعلامي أو الصحافي يشكل تحريضاً على الكراهية أو العنف أو التمييز، بما يحدّ من احتمالات التفسير التعسفي ويضع ضوابط واضحة للمساءلة.

غرامات كبيرة وإقفال مؤسسات إعلامية

أما على مستوى التدابير التي يمكن اتخاذها بحق المؤسسات الإعلامية، فينص اقتراح القانون على أن تفرض المحاكم المختصة، التي ستُنشأ بموجب أحكامه، غرامات على المؤسسات الإعلامية المخالفة تتراوح بين 50 و100 ضعف الحد الأدنى للأجور. وفي حال تكرار المخالفة، يمكن لـ«الهيئة الوطنية للإعلام» أن توصي المحكمة بإقفال المؤسسة. وهنا تكمن إشكالية أخرى، إذ إن إقفال المؤسسات الإعلامية كان يستوجب، وفق الآلية السابقة، المرور بمسار أكثر تعقيداً وضمانات أوسع، يبدأ باخذ الرأي الملزم لـ«المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع»، ثم إحالة الملف إلى مجلس الوزراء لمناقشته، قبل أن يُحال، في حال كانت المخالفات جسيمة، إلى القضاء. وهو ما يطرح سؤالاً أساسياً: هل المطلوب تنظيم الإعلام وحماية حرية التعبير، أم إنشاء منظومة عقوبات جديدة واستخدامها لإخضاع المؤسسات التي لا تتماهى مع السلطة؟

«هيئة وطنية للإعلام»؟

ينص اقتراح القانون على إنشاء «الهيئة الوطنية للإعلام»، التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولا يحق للسلطة التنفيذية وقف عملها تحت أي ظرف، كما تخضع فقط لرقابة ديوان المحاسبة اللاحقة في الأمور المالية حصراً. ويشترط الاقتراح أن تتوافر في رئيس الهيئة وأعضائها شروط التعيين في وظائف الفئة الأولى، باستثناء شرطي السنّ والمباراة.

وهنا تبدأ المفارقة، وتبرز مجموعة من الإشكاليات الدستورية والقانونية. فقد نصّت المادة 74 من الاقتراح على أن تتألف الهيئة من عشرة أعضاء، يُنتخب سبعة منهم من قبل نقابات وجهات محددة، فيما يعيّن مجلس الوزراء الأعضاء الثلاثة الآخرين. وهذا التوزيع يطرح سؤالاً دستورياً جوهرياً: إذا كان الدستور اللبناني قد حصر في مجلس الوزراء صلاحية تعيين موظفي الفئة الأولى، أو من هم في حكمهم، فبأي سند تُنقل أجزاء من هذه الصلاحية إلى نقابات وجهات غير حكومية؟

واللافت أن حكومة نواف سلام عمدت أخيراً إلى تعيين رؤساء وأعضاء الهيئات الناظمة وفق هذه الآلية، فلماذا يجري تجاوز هذه القاعدة في «الهيئة» المقترحة؟ وعلى أي سند دستوري أو قانوني تستند عملية إسناد اختيار غالبية أعضائها إلى جهات خارج السلطة التنفيذية؟

> اتجاه لدى السلطة نحو استخدام سلاح الإعلام للاقتصاص من أصحاب الرأي المعارض بازدواجية معايير فاضحة

أما الأعضاء السبعة الذين ينصّ الاقتراح على انتخابهم، فجاء توزيعهم على النحو الآتي:

1 . قاضٍ متقاعد في منصب الشرف (غالباً يكون قد تخطّى الـ68 عاماً)، ينتخب بالأكثرية المطلقة من قبل مجلس القضاء الأعلى، ومكتب مجلس شورى الدولة، ومكتب ديوان المحاسبة، على أن تتم الدعوة إلى الانتخاب من قبل القاضي الأعلى درجة بين رؤساء هذه الهيئات الثلاث. وبعد استكمال آلية انتخاب معقّدة، تُعلن النتائج، ويرفع وزير العدل اسم القاضي إلى رئاسة كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء لأخذ العلم.

وهنا تبرز أسئلة لا تقل أهمية عن آلية الانتخاب نفسها: ما المبرر في أن يكون رئيس الهيئة قاضياً متقاعداً، قد يكون قد تجاوز الثامنة والستين، ليتولى رئاسة هيئة معنية بإدارة شؤون قطاع إعلامي يتطور ويتغير بوتيرة متسارعة؟ ولماذا يُستبعد من رئاسة الهيئة إعلامي أو صحافي متخصص يمتلك الخبرة المهنية والمعرفية اللازمة لإدارة هذا القطاع؟

كما أن إسناد الإشراف على عمليات انتخاب الأعضاء الستة الآخرين إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، إضافة إلى الدور المحوري الذي يؤديه القضاء في تشكيل الهيئة، يطرح بدوره علامة استفهام حول طبيعتها واختصاصاتها. فهل نحن أمام هيئة ناظمة للإعلام، أم أمام هيئة يغلب على تكوينها والية تشكيلها الطابع القضائي؟

2 . محامٍ أو حقوقي ينتخب لعضوية الهيئة من قبل مجلسي نقابة المحامين في بيروت والشمال، في اجتماع مشترك، بناءً على ترشيحات ترد إليهما.

3 . مهندس اتصالات أو برمجيات يُنتخب من قبل مجلسي نقابة المهندسين في بيروت وطرابلس، بناءً على ترشيحات ترد إليهما.

4 . خبير إعلامي يُنتخب بالأكثرية المطلقة من قبل عميد كلية الإعلام في الجامعة اللبنانية ومديري فروعها، ومكاتب مجالس النقابات المنشأة بموجب قانون، أو التي قد تنشأ لاحقاً بموجب قانون.

5 . أستاذ جامعي متخصص يُنتخب من بين أساتذة متخصصين في الفلسفة أو الفنون أو علم الاجتماع أو العلوم الإنسانية، من قبل عمداء أو مديري الكليات في الجامعات اللبنانية التي تمنح شهادات الإجازة في الفنون أو علم الاجتماع أو الفلسفة.

6 . خبير في الاقتصاد أو إدارة الأعمال تنتخبه الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

7 . خبير في الحريات العامة وحقوق الإنسان تنتخبه الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، بناءً على ترشيحات ترد إليها من جمعيات وأفراد متخصصين في الدفاع عن حريات الرأي والتعبير.

وإلى ذلك، فإن على كل نقابة أو جهة من الجهات المذكورة تسمية مرشحين اثنين لملء أحد المقاعد الثلاثة التي يتولى مجلس الوزراء تعيين أصحابها. أما الإشراف على مجمل هذه العملية، فيُسند إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى، الذي يتولى متابعة جميع عمليات الانتخاب، وإعداد تقريره النهائي المتضمن إعلان فوز الأعضاء المنتخبين، وإرفاقه بقائمة أسماء المرشحين للمقاعد الثلاثة التي ترد من النقابات والجهات المعنية. ثم يرفع التقرير إلى رئيس مجلس الوزراء الذي يعرضه بدوره على مجلس الوزراء لاختيار ثلاثة أعضاء من بين الأسماء الـ12 المقترحة.

الإشكاليات التي تطرحها هذه المادة، تبدأ بالمخالفة الدستورية المتمثلة بانتخاب أعضاء هم بمثابة موظفي فئة أولى، وتمتد إلى استبعاد الكوادر المتخصصة في مجال الإعلام والمعنية مباشرة بشؤونه، لمصلحة اختصاصات أخرى، من دون وضع معايير واضحة وموضوعية تضمن حسن الاختيار وكفاءة الأعضاء واستقلاليتهم. فما هو المقصود تحديداً بـ«الخبير الإعلامي»؟ ومن يحدد صفته وخبرته وكفاءته؟ وما المعايير التي سيُبنى عليها اختياره؟ وأين هو الدور الحقيقي لكلية الإعلام، وهي الجهة الأكاديمية الأكثر اختصاصاً في هذا المجال، بعدما منحها اقتراح القانون دوراً هامشياً في عملية تشكيل الهيئة، في مقابل أدوار واسعة لنقابات وجهات لا ترتبط مباشرة بالعمل الإعلامي؟

والإشكالية نفسها تنسحب على ما يسمى «خبير الحريات العامة وحقوق الإنسان». فمن يضمن أن يكون هذا الخبير مؤمناً فعلاً بحرية الرأي والتعبير، لا أن تكون هذه الحرية خاضعة لمعايير سياسية أو انتقائية؟ هل سيكون من الشريحة التي تتحسس من استخدام مصطلح «العدو الإسرائيلي»، أو من الفئة التي تقيس حدود الحرية تبعاً للموقف السياسي للمؤسسة الإعلامية أو الصحافي؟ ومن يضع المعايير التي تميّز بين الخبير المستقل في مجال الحريات وبين من يحمل موقفاً سياسياً مسبقاً ثم يُقدَّم بوصفه خبيراً؟

ثم كيف يُفسَّر، من الناحية المؤسساتية والقانونية، تحويل «الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» من جهة ذات وظيفة رقابية إلى جهة انتخابية تشارك في اختيار أعضاء هيئة ناظمة للإعلام؟ وبأي منطق تُحمّل هيئة أنشئت لمكافحة الفساد صلاحية اختيار خبير في الاقتصاد أو إدارة الأعمال لعضوية هيئة معنية بالإعلام؟ أليس في ذلك خلط واضح بين الاختصاصات والوظائف، وتوسيع غير مبرر لدور هيئة رقابية خارج المجال الذي أنشئت من أجله؟

أما الإشكالية الأبرز، وربما الأكثر إثارة للتساؤل، فتتعلق بالهيمنة القضائية الواضحة على هيئة يُفترض أن تكون ناظمة للإعلام؟ وما علاقة الإشراف القضائي المباشر على عملية تشكيلها بطبيعة المهمة التي ستضطلع بها؟

رغم محاولات عصرنة اقتراح القانون في بعض جوانبه، فإن النص، في بنيته ومفاهيمه، يعكس أنه كُتب بلغة إعلامية تجاوزها الزمن، حتى يكاد يبدو أن القانون انتهى العمل به قبل أن يبدأ تطبيقه. ويبرز ذلك بوضوح في المادة 50، التي تعتمد تصنيفاً بدائياً للمحطات الإعلامية، مع كثير من الحشو حول الدقة والتوازن في عرض البرامج، وتعددية وسائل الإعلام... إلخ.

ومن ثغرات الاقتراح أيضاً أنه تعامل مع المنصات الإلكترونية وكأنها مجرد امتداد ملحق بالإعلام التقليدي، بعدما أصبحت جزءاً أساسياً من صناعة الخبر والرأي وتشكيل المجال العام.

وفي المقابل، حاول المشرّع، جزئياً، معالجة مسألة حماية الصحافي من بعض الملاحقات، لكنه توقف عند حدود النصوص الإجرائية ولم يصل إلى جوهر المشكلة: أنسنة العمل الصحافي وحماية الصحافي نفسه. فلم يخبرنا الاقتراح كيف يحمي الصحافي من الارتهان المالي، حين تتحول الحاجة والعوز إلى وسيلة ضغط على قراره المهني واستقلاليته، ولم يحدد الحد الأدنى من الشروط التي يفترض بالمؤسسات الإعلامية الالتزام بها تجاه العاملين فيها، لناحية الأجر العادل والاستقرار الوظيفي والتغطية الاجتماعية، والحماية من الفصل التعسفي، وسائر الضمانات التي تجعل من الاستقلال المهني أمراً ممكناً لا مجرد شعار.

المشهد السياسي

وزير الخارجية يلع لسانه أمام خريطة تغيير الحدود

هل تجرؤ السلطة على تعليق جولة التفاوض المقبلة؟

فارق كبير بين أن تحذف إسرائيل خريطة من حساب على منصة «إكس»، وبين أن تتراجع عن الدلالة السياسية التي حملتها الخريطة. فالأول إجراء تقني، أما الثاني فيحتاج إلى موقف لبناني قادر على تحويل الواقعة إلى قضية ديبلوماسية لا يمكن طمسها بمجرد إزالة المنشور.

فوزارة الخارجية الإسرائيلية نشرت خريطة إحصائية ظهرت فيها أجزاء من جنوب لبنان ضمن المساحة الإسرائيلية، في توقيت لا يمكن فصله عن المفاوضات الجارية بين لبنان وكيان الاحتلال، ولا عن النقاش المتصل بالانسحاب ومستقبل المنطقة الحدودية. صحيح أن الخريطة حُذفت لاحقاً من أحد الحسابات الإسرائيلية، إلا أن نسخة أخرى منها بقيت متداولة على الحساب الناطق بالعربية، فيما لم يسجّل لبنان، حتى الآن، أي اعتراض رسمي وعلني على هذه الواقعة.

بالتأكيد، لم يكن ما حصل مجرّد خطأ. فبالنسبة إلى إسرائيل، المفاوضات ليست بديلاً من أدوات الضغط الأخرى، بل واحدة منها. تفاوض وتضغط، وتبقي قواتها ومواقعها حيث ترى أن مصالحها تقتضي، وتسعى إلى تثبيت ترتيبات أمنية، وفي الوقت نفسه تحافظ على أوسع هامش ممكن للمناورة السياسية. أما لبنان، فيبدو أن دخوله المسار التفاوضي لا يتجاوز، في كثير من الأحيان، الحرص على الوقوف على خاطر الولايات المتحدة.

لكن ما حصل أمس يتجاوز حتى هذا الحرص. إذ ليس مفهوماً كيف أن السلطة اللبنانية، حتى كتابة هذه السطور، لم تصدر أي بيان رسمي واضح إزاء ما جرى، واكتفت بتسريبات إعلامية تتحدث عن أن سفيرة لبنان في واشنطن ندى معوض أجرت اتصالات سياسية أدت إلى سحب الخريطة، علماً أن هذا الأمر، في الأصل، ليس من مسؤولية السفيرة، بل من صلب مسؤولية وزارة الخارجية اللبنانية التي يلعب لسانها. فقد كان يفترض أن تكون الخريطة، مناسبة لعمل دبلوماسي لبناني متكامل: أن تُرسل وزارة الخارجية مذكرة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتطلب تعميمها على الدول الأعضاء، وأن تسجّل اعتراضاً لدى مجلس الأمن، مرفقةً بالمرجعيات والخرائط والوثائق التي تثبت الحدود اللبنانية. وكان يفترض، في موازاة ذلك، أن تؤكد أن أي تفاوض لبناني - إسرائيلي يستند إلى الحدود الدولية القائمة، لا إلى خطوط السيطرة التي فرضتها الحرب.

ولبنان لا يحتاج إلى اختراع حجته. فالحدود الدولية بين لبنان وفلسطين الانتدابية كانت موضع اتفاق بريطاني - فرنسي عام 1923، وجاء اتفاق الهدنة اللبناني - الإسرائيلي عام 1949 لينص على أن خط الهدنة يتبع الحدود الدولية بين لبنان وفلسطين. وفي عام 1978، لم يترك مجلس الأمن المسألة غامضة؛ إذ طالب القرار 425 بـ«الاحترام الصارم» للسلامة الإقليمية للبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن حدوده المعترف بها دولياً، وطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي اللبنانية.

والأهم أن الأمم المتحدة، عندما تحققت من الانسحاب الإسرائيلي عام 2000، لم تتعامل مع الحدود باعتبارها خطاً جديداً يحتاج إلى تفاوض سياسي من الصفر، بل انطلقت من ضرورة تحديد خط يتوافق مع الحدود المعترف بها دولياً للبنان، استناداً إلى الخرائط والوثائق المتاحة. فما الذي يمنع وزارة الخارجية اللبنانية من استخدام هذا السجل؟

في هذا السياق، تقول مصادر ديبلوماسية لـ«الأخبار»: «إذا كانت بيروت قد نجحت فعلاً في الضغط عبر واشنطن لسحب الخريطة، فلا ينبغي أن تكون هذه نهاية القضية، بل بدايتها. فالاعتراض الذي يبقى محصوراً في دائرة الاتصالات الثنائية يظل قابلاً للنسيان، أما الاعتراض الموثق رسمياً لدى الأمم المتحدة فيتحول إلى جزء من السجل الدولي الذي يمكن العودة إليه غداً وبعد سنوات». ورأت أن «لبنان كان يستطيع أن يجعل من الخريطة اختباراً بسيطاً للوساطة الأميركية: هل تقبل واشنطن بأن تكون مرجعية التفاوض هي الحدود الدولية المعترف بها، أم تسمح بأن تدخل إلى طاولة التفاوض وقائع جغرافية فرضتها القوة العسكرية؟».

المشكلة، هنا، أن الدولة اللبنانية لا تزال تتصرف بمنطق ردّ الفعل، فيما يتصرف الطرف الآخر بمنطق فرض الوقائع. فخريطة من هذا النوع لا تستدعي بيان استنكار عابراً فحسب، بل تستوجب تثبيت موقف لبناني رسمي مدعّم بالوثائق والمرجعيات الدولية، في مواجهة أي محاولة لإعادة رسم صورة الحدود. أما الاكتفاء، بسحب الخريطة، فيعني ببساطة قبول حصر المعركة في المنشور، فيما المعركة الحقيقية تدور حول سؤال أكثر خطورة: من يملك حق رسم حدود لبنان؟

وفي موازاة ذلك، برز توتر لبناني - إسرائيلي قد يؤخر انعقاد الجولة الثامنة من المفاوضات. ونقل موقع «سي أن أن» عن مسؤول إسرائيلي قوله إنه «لا مواعيد لأي جولة مستقبلية من المفاوضات بين لبنان وإسرائيل»، فيما كشفت هيئة البث الإسرائيلية عن «تأخير تحديد موعد الجولة المقبلة»، ونقلت عن مصادر أن «لبنان يرفض إجراء مفاوضات قريباً احتجاجاً على عدم توسيع مناطق الانسحاب». كذلك نقلت الهيئة عن مصادر أن «إسرائيل احتجت لدى واشنطن على نشاط الجيش اللبناني»، مدّعية أنه ينسّق مع حزب الله، «فيما يعمل وسطاء على تقريب وجهات النظر تمهيداً لجولة جديدة من التفاوض».

> مقرّبون من عون يحذرون من أن يكون تعليق التفاوض «فخاً» يمنح إسرائيل مساحة أوسع للاعتداءات

وبذلك، بات لبنان أمام استحقاق يتجاوز بكثير مسألة انعقاد الجولة المقبلة أو تأجيلها إلى أيلول المقبل. فالسؤال الذي يفرض نفسه هو: ما الذي يبقى من جدوى التفاوض إذا كان أحد طرفيه قادراً على تغيير الوقائع بالقوة، ثم العودة إلى طاولة المفاوضات من دون أن يُطلب منه مناقشة نتائج هذا التغيير؟

وإذا قررت بيروت عدم المشاركة في الجولة الثامنة، فلن تكون الخطوة بالضرورة خروجاً من خيار التفاوض، بل قد تكون محاولة لتجميد مسار فقد توازنه، وإجبار الوسطاء على إعادة النظر في طريقة إدارته. لكن تعليق المفاوضات، إذا كان مجرد رد فعل على خرق إسرائيلي جديد، ثم عادت بيروت إلى الطاولة بعد أيام أو أسابيع من دون شروط جديدة أو ضمانات مختلفة، فلن تكون النتيجة أكثر من تسجيل موقف عابر.

المشكلة أن بيروت لا تستطيع أن تطلب من الجيش اللبناني الانتشار في الجنوب وتحمل المسؤولية عن الأمن، ثم تتركه في مواجهة منطقة يمكن لإسرائيل أن تعود إلى استهدافها متى قررت. كما لا يمكن مطالبة السكان بالعودة وإعادة بناء منازلهم، في غياب أي ضمانة فعلية بأن المنطقة التي عادوا إليها لن تتحول مجدداً إلى ساحة عمليات. وإذا كانت فكرة «المناطق التجريبية» قد قامت أساساً على اختبار قدرة الدولة على استعادة دورها، فإن استمرار العمليات الإسرائيلية يهدد بتحويلها إلى اختبار لقدرة الدولة على إدارة مناطق مدمرة تحت التهديد.

وهذا تحديداً ما يجعل رفض إسرائيل الانسحاب من نقاط إضافية، رغم المطالبات الأميركية المنسوبة إلى قائد القيادة المركزية الأميركية براد كوبر، مسألة تتجاوز الخلاف التفصيلي حول موقع أو أكثر. فالمشكلة هنا تتصل بمصير الفكرة نفسها: هل ستكون «المناطق التجريبية» طريقاً إلى انسحاب إسرائيلي أوسع، أم صيغة جديدة لإدارة وجود إسرائيلي غير مباشر فوق أرض يفترض أن تعود بالكامل إلى سلطة الدولة اللبنانية؟

لا يمكن للدولة أن تستعيد موقعها التفاوضي من دون الإجابة عن هذا السؤال. إلا أن ما يبدو حتى الآن هو أن بيروت بدأت، في المقابل، بإعداد مبررات للتراجع، إذ بدأ مقرّبون من رئيس الجمهورية جوزيف عون يسرّبون أفكاراً من قبيل ضرورة الحذر من أن يكون تعليق التفاوض «فخاً» يمنح إسرائيل مساحة أوسع للحركة والاعتداءات!

(الأخبار)

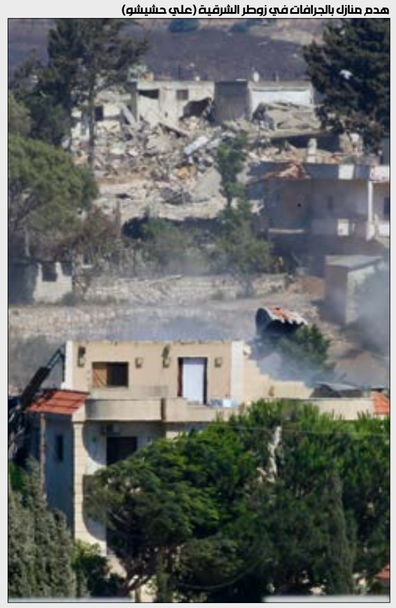
هدم منازل بالجرافات في زوطر الشرقية (علي حشيشو)

تقرير

خطر على حياة اللواء السوري في مكان توقيفه

القاضي الحاج يفتح مكتبه لسفير الوصاية الأميركية

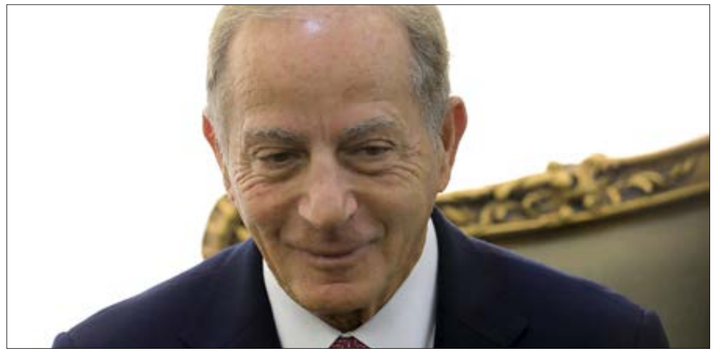
(هيثم الموسوي)

لا يزال اللواء السوري المتقاعد عادل عيسى مُحتجزاً داخل زنزانة في سجن عدل بيروت، بلا أي مُستند رسمي واضح يبرّر استمرار احتجازه، وفي غياب أي مذكّرة توقيف أو مذكّرة استرداد بحقّه، ومن دون السماح له بمقابلة أيّ من أقربائه أو محاميه، في وقت كان فيه النائب العام التمييزي أحمد رامي الحاج يستقبل السفير الأميركي ميشال عيسى في «مقابلة فوق العادة»، وربما تكون لمناقشة طلب اميركي لاعتقال أو ملاحقة مطلوب للحكومة الأميركية، بعدما راقت الأجواء لدول الوصاية الخارجية، بسبب تعامل الحاج مع ما تريده العواصم الخارجية، من الرياض ودمشق وصولاً إلى رام الله، بوصفه أولوية تتقدّم على مقتضيات الأصول القانونية.

النائب العام التمييزي، الذي داب منذ وصوله إلى منصبه على خرق القانون، أضاف أمس «إنجازاً» جديداً إلى سجلّه الناشئ، وهذه المرة عبر تجاوز الأصول الدبلوماسية التي تحكم التعاطي بين الدول، بعدما فتح أبواب «العدلية» أمام الموفد الجديد، إذ لم يسبق أن بلغ تدخّل سفراء الدول العربية والأجنبية في القضاء اللبناني هذا المستوى من الوضوح والفجاجة. ووصل الأمر بـ«الوصي الجديد» إلى عدم إقامة أي اعتبار للدولة اللبنانية، فتولّى الإعلام المحسوب عليه الإعلان عن الزيارة بصورة سافرة، متجاوزاً كل القيود والأعراف التي تحكم مثل هذه اللقاءات.

وبغضّ النظر عمّا دار بين عيسى والحاج من طلبات أو تعليمات سياسية، وإن كانت واشنطن وحلفاؤها لا يتردّدون في الإشارة إلى أن عيسى طلب ملاحقة مطلوبين أميركيين موجودين في لبنان، فإن المشهد بات يوحي بأن الحاج شرّع أبواب القضاء لتحويل بيروت إلى منصة لاحتجاز حرية المعارضين للسعودية وسوريا والسلطة الفلسطينية، كما أن لـ«عوكر» حصتها هي الأخرى في هذه المنصة. وتبقى الصورة التي جمعت الرجلين أمس أبلغ من كل ما قيل عن مضمون اللقاء. فهي، بحدّ ذاتها، دليل دامغ على حجم التحكّم الأميركي بمفاصل السلطة اللبنانية، وعلى مدى انخراط واشنطن المباشر في مؤسسات الدولة، وصولاً إلى القضاء.

> مذكّرة إلى وزير العدل لرفض طلب الحاج تسليم دبور لرام الله

وفي موازاة ذلك، علمت «الأخبار» أن سيناريو بدأ يُتداول في أوساط قصر العدل، ومفاده احتمال أن يتعرّض بعض الموقوفين المتشدّدين الموجودين في نظارة قصر عدل بيروت إلى هوية اللواء السوري المتقاعد، بما قد يعرّضه لعنف يهدّد حياته. ويبدو أن هذا السيناريو، الذي من شأنه أن يبرّئ الدولة اللبنانية مسبقاً من مسؤولية ما قد يلحق بعيسى داخل زنزانته، يشبه إلى حدّ بعيد ما حصل مع السوري حسين الأحمد، الملقّب بـ«حيحو»، إذ ذهبت رواية غير رسمية إلى نفي ضلوع السلطات اللبنانية في تسليمه لبلاده على خلفية شتمه الرئيس أحمد الشرع، والقول إن «مافيا خطف» تولّت الأمر، من دون أن يُعرف مدى ارتباط «الجسمين» أحدهما بالآخر!

ومع ذلك، يبقى احتمال التعرّض لعيسى داخل النظارة قائماً، بل يبدو، في ضوء ما يُتداول، وكأنه مُخطّط له، من دون أن تبادر السلطات اللبنانية إلى اتخاذ أي إجراء احترازي لحمايته. فحتى مساء أمس، لم يكن الرجل قد نُقل من مكان توقيفه، ولا يزال مُحتجزاً مع عشرات الموقوفين السوريين. وفي السياق نفسه، أرسل المحامي جان طنوس بوكالته عن السفير الفلسطيني السابق في لبنان أشرف دبور، مذكّرة «ربط نزاع» إلى وزير العدل عادل نصار، بصفته المسؤول عن اتخاذ قرار تسليمه للسلطة الفلسطينية، بناءً على توصية الحاج الذي برّر طلب التسليم بأن دبور مواطن فلسطيني يحقّ لدولته المطالبة به. وبحسب المذكّرة التي سُلّمت لنصار، لا ينبغي على الحكومة الأخذ بتوصية النائب العام التمييزي، لأنها تخالف القانون في عدة بنود، ولا سيما المادة 32 من قانون العقوبات. وأشارت المذكّرة إلى أن الحكومة سبق أن أعطت دبور عام 2021 جواز سفر وبيان قيد إفرادياً بصفته لاجئاً فلسطينياً مُسجّلاً على قيود اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهي أوراق صالحة لغاية عام 2025، وبالتالي، لا يمكن للحكومة أن تناقض قراراتها، وأن تعتبر قيود السلطة الفلسطينية صحيحة وقيودها غير صحيحة، علماً أن إلغاء صفة اللاجئ عن دبور يحتاج إلى قرار قضائي، إضافة إلى أن الجرائم المنسوبة إليه تمّت بكل وقائعها وأدلّتها فوق الأراضي اللبنانية.

وعقدت عائلة دبور مؤتمراً صحافياً تلت فيه إحدى بناته بياناً أشار إلى «الحالة الصحية الحرجة» لدبور الذي «يرقد في العناية المركّزة». وناشدت الرئيسين جوزيف عون ونواف سلام ووزير العدل رفض طلب استرداده. وأورد البيان أن دبور «تولى منصبه كسفير بصفته لاجئاً فلسطينياً مُسجّلاً في لبنان، وُلد في لبنان، وعاش في لبنان، وعمل في لبنان، وأقام في لبنان».

(الأخبار)

تقرير

هل يتحرّر «إلغاء الإعدام» من قيد «العفو العام»؟

زينب حمود

ستُفتتح الجلسة التشريعية اليوم، بند إلغاء عقوبة الإعدام، أي من حيث انتهت جلسة 16 تموز الماضي، التي رُفعت بعدما فقدت نصابها القانوني، نتيجة انسحاب تكتل «الجمهورية القوية». وهو ما تسبب بتأجيل بند العفو العام أيضاً.

غير أن المدة الفاصلة بين الجلستين، شهدت اجتماعات واتصالات أسفرت عن صيغة توافقية «مبدئية» لمشروعي القانونين. ومع ذلك، سيُطرح اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام على الهيئة العامة اليوم، بالصيغة نفسها التي أقرتها اللجان المشتركة. وعندها، قال بري للنواب المعنيين: «اعملوا لبدكن ياه». واقتراح القانون بصيغته المقترحة ينصّ على إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال المؤقت. ما يعني ملء الخانة الأولى من خانات العقوبات الخمس المنصوص عليها في قانون العقوبات، وحتى لا يكون هناك عقوبة واحدة لجرائم مختلفة في الحجم.

ويبلغ عددهم حتى نهاية العام 2024، 84 محكوماً. لكن العدد الفعلي اليوم أقلّ نتيجة ترحيل عدد من المحكومين السوريين.

وبحسب القانون المقترح، لا يستفيد المحكومون بعقوبة الإعدام المستبدلة عقوبتهم بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المشددة، إلا من تخفيض السنوات السجنية المنصوص عنه في قانون العقوبات الرقم 2002/463. وهذا ما عرقل إقرار اقتراح القانون برمّته، ربطاً بأن هؤلاء لن يستفيدوا من تخفيض السنوات السجنية المنصوص عنه في اقتراح قانون العفو العام.

والهدف من إضافة كلمة «المشدّدة» إلى العقوبة البديلة عن الإعدام، هو استبدال عقوبة الإعدام المشار إليها في المادة 37 من قانون العقوبات بعقوبة قصوى غير: الأشغال الشاقة المؤبدة، الاعتقال المؤبد، الأشغال الشاقة المؤقتة والاعتقال المؤقت. ما يعني ملء الخانة الأولى من خانات العقوبات الخمس المنصوص عليها في قانون العقوبات، وحتى لا يكون هناك عقوبة واحدة لجرائم مختلفة في الحجم.

وبحسب المصادر المتابعة، جرى التوافق على إلغاء عبارة «المشدّدة»، والبحث جارٍ عن البديل، مع اقتراح البعض إيجاد مصطلح آخر لملء خانة عقوبة الإعدام بعد إلغائها، فيما البعض الآخر يقترح تعديل قانون العقوبات عبر إلغاء الخانة الأولى التي تنص على عقوبة الإعدام، فيصبح عدد العقوبات أربعاً بدلاً من خمس. لكن النائب ملحم خلف، بحسب المعلومات،

> توافق على حذف عبارة «المشدّدة» من العقوبة البديلة وبحث عن صيغة أخرى

«يصرّ على أن تبقى هناك خمس خانات عقابية»، بينما عبر النائب جورج عدوان فور خروجه من الجلسة التشريعية الأخيرة عن ضرورة استبدال عقوبة الإعدام بعقوبة ثانية، انطلاقاً من ضرورة التفرقة في الجزاء بين جرم وآخر. كذلك، أعاد نواب طرح استبدال الإعدام بالعقوبة التي تليها، من دون تسميتها. غير أن ورود عقوبة الإعدام في بعض المواد من دون عقوبات تالية بديلة، سيؤدي إلى فراغ قانوني، وبالتالي تشريع التفلت من العقاب.

في المقابل، يتعجّب المستشار القانوني لـ«الحملة الوطنية لإلغاء عقوبة الإعدام»، رفيق زخريا، من «الغرق في كل هذه التفاصيل، رغم أن قانون إلغاء عقوبة الإعدام هو قانون عام، والتفاصيل ستدخل في قانوني العقوبات والعفو العام، فضلاً عن الهامش الواسع من الاستنسابية التي يتمتع به القاضي في أثناء الحكم، بحسب كل حال».

مسألة أخرى هي أن الصيغة المقترحة للقانون تنص على إلغاء عقوبة الإعدام أينما وردت، ثم تذكر تفصيلاً إلغاء المادة 43 من العقوبات والمواد 420 ضمناً حتى 424 ضمناً من قانون أصول المحاكمات الجنائية، علماً أن عقوبة الإعدام منصوص عليها في 43 مادة قانونية. وهو ما يستدعي سؤالاً عن الغاية من ذكر مواد وإهمال أخرى، فيما الأجدى، بحسب رأي قانوني، «كان إما ذكر جميع المواد التي نصّت على الإعدام أو عدم ذكر أي منها».

يُذكر أنه، بعدما احتدم النقاش في اللجان النيابية المختصة، بين ضرورة تعديل جميع القوانين التي أتت على ذكر الإعدام من عدمها، جرى الاتفاق على تأجيل ورشة تعديل القوانين إلى ما بعد إقرار القانون.

ويبقى مصير اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام مرتبطاً «سياسياً» (وليس ضمنياً) بمصير اقتراح قانون العفو العام. ولهذا تأجّل إقراره في الجلسة الماضية، عندما فجّر عدوان القنبلة، في مستهل الجلسة، عبر طلبه «تأجيل البحث في اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام واستبدالها إلى جلسة تشريعية لاحقة، لأن البعض يحاول ربط هذا الاقتراح بقانون العفو العام بهدف عرقلته، في حين أن الهدف الحقيقي من الاقتراح هو تشريعي بحت».

فهل عُبّد الطريق وذُلّلت العقبات أمام العفو العام ليقرّ إلغاء عقوبة الإعدام وخلفها العفو العام المدرج في البند الثالث؟ أم سيكون هناك المزيد من الجولات التشريعية؟

تقرير

7 سنوات على الدوران في حلقة «ردّ الودائع»

السلطة تماطل تمهيداً لبيع الذهب

محمد وهبة

منذ سبع سنوات لليوم يغرق ملف معالجة الإفلاس في القطاع المالي بنقاشات لا تنتهي بين أطراف محليّة، متشابكة أو متعارضة، مع صندوق النقد الدولي. وبالنتيجة، ما أُنجز لغاية اليوم هو أسهل جزء يتعلق بحدود وضوابط معالجة أوضاع المصارف، إلا أن تطبيقه مرتبط بالجزء الثاني الأكثر تعقيداً وأهمية، وهو قانون الفجوة أو قانون الانتظام المالي، الذي يوزّع الخسائر ويحدّد قدرة الدولة ومصرف لبنان والمصارف على ردّ الودائع. الجزء الثاني ما زال قيد النقاش في لجنة فيها وزيرا المال والاقتصاد ياسين جابر وعامر البساط، وانسحب منها حاكم مصرف لبنان كريم سعيد. تسير هذه النقاشات من دون أن تتضح حتى الآن مؤشّرات تهدف إلى حسم الخطوات المقبلة التي تمثّل أساس أي معالجة لإحياء القطاع المالي في لبنان. سبب ذلك، غياب أي تصوّر واضح للخيارات المُتاحة، وتعامل قوى السلطة مع المسألة وفق حدود رسمتها سابقاً تحت عنوان «الودائع مقدّسة»، أي إنها تفترض أن بإمكانها ردّ الودائع. لكن الواقع، أن حجم الخسارة كبير ويحجب أي تفكير منهجي لفتح طريق الخروج من الأزمة، وبالتالي حصرت السلطة خياراتها بمدّ اليد على الذهب لبيعه وتسديد بعض من الودائع، وهو ما يوافق عليه صندوق النقد الدولي.

نقاش الملكية والمحاسبة

في الأشهر الماضية كان النقاش مُركّزاً على تعديلات يطلبها صندوق النقد الدولي تتعلق بقانون معالجة أوضاع المصارف وتحديداً البنود المتعلقة بالهيئة المصرفية العليا وتركيبتها وصلاحياتها. مصرف لبنان كان المعترض الأساسي على بعض هذه التعديلات المتعلّقة بصلاحياته كحاكم لمصرف لبنان ورئيس للهيئة التي ستطبّق قانون معالجة أوضاع المصارف. أخذ النقاش بضعة أشهر للتوصل إلى مخارج لتعديل المادتين 3 و13 من قانون معالجة أوضاع المصارف، قبل أن تطرأ اعتراضات جديدة خلقت نقاشاً واسعاً حول السماح أو منع المساهمين من المشاركة في رسملة مصارفهم التي يتم إنقاذها. فقد أوصى الصندوق، باستبعاد كبار المساهمين عن المشاركة في الرسملة باعتبار أن هؤلاء شاركوا في اتخاذ القرارات الأساسية التي أدّت إلى الإفلاس، ولا يمكنهم المشاركة في إدارة المصرف مجدداً. هو نوع من العقوبة التي يحاول الصندوق فرضها لمنع تكرار ما حصل سابقاً.

في المقابل قال كريم سعيد إن تحميل هؤلاء المسؤولية عن القرارات الإدارية التي أدّت إلى تعثّر المصرف «لا يستند إلى أي أساس قانوني أو واقعي»، مبرراً موقفه بالتمييز بين الملكية والإدارة، فلا يُسال المساهم مهما بلغت نسبة مساهمته، عن القرارات التنفيذية، إلا إذا ثبت أنه كان يمارس سيطرة فعلية على الإدارة التنفيذية أو يوجّهها أو يمارس عليها نفوذاً حاسماً أدّى إلى وقوع المخالفات والتعثّر. أي إن الحاكم يشترط مُسبقاً إثبات تورّط الإدارة التنفيذية في ما أدّى إلى تعثّر المصرف، ثم يذهب في اتجاه الفصل بين المساهم والإدارة التنفيذية.

بهذا، يستبق الحاكم النتيجة التي تفرضها توصيات صندوق النقد الدولي، لأنها ستؤدّي إلى التمييز بين مساهمين صغار مؤهّلين للمشاركة في رسملة المصرف، ومساهمين كبار مستبعدين عن العملية، ما قد يؤدي إلى احتفاظ المسؤولين الحقيقيين عن الإخفاق، بمراكزهم، وحرمان من لم تثبت مسؤوليته، من حقّه في المشاركة بإعادة الرسملة. وهذا سيؤثّر سلباً على الإفلاس، ولا يمكنهم المشاركة في إدارة المصرف مجدداً. هو نوع من العقوبة التي يحاول الصندوق فرضها لمنع تكرار ما حصل سابقاً.

بالنسبة إلى كريم سعيد، فإن تعديلاً كهذا سيؤدّي إلى تعديل في بنية الملكية في القطاع المصرفي. وهذا هو المبرّر نفسه الذي ارتُكز عليه في مراحل ماضية من النقاش، لاستبعاد منح أي ترخيص مصرفي جديد، أو لاستبعاد تحويل الودائع إلى مساهمات في المصارف، ثمة قلق غير مُبرّر من هذا التغيير. لكن السؤال المركزي في سياق هذا الاعتراض، يتعلق بما إذا كان سعيد أو أي جهة أخرى راغبة في منح المصرفيين مكافأة على أعمالهم «العظيمة» التي أدّت إلى التعثّر الجماعي (وهذا الأمر لا يعفي مشاركة قوى السلطة) الذي يوصف اليوم بأنه «أزمة نظامية»، أي كأنه يقول إن المصارف لم تكن جزءاً من هذا النظام ولا تجب محاسبتها وتحميلها أي مسؤولية عمّا حصل.

النقاش الذي دار في لجنة المال والموازنة انتهى إلى تعديل بسيط في الصيغة المقترحة من الحكومة. قرّرت اللجنة أن توسّع إطار التعامل ليشمل كل المساهمين، علماً أن الفقرة نفسها تمنح صلاحيات استنسابية في استثناء أي مساهم من الحرمان بزيادة رأس المال. كان نقاشاً مُفرط السخافة على مدى أسابيع لإنجاز تعديلات بطلبها الوصي صندوق النقد الدولي. تحديد أهداف القانون هو الأساس الغائب الذي يُفترض أن يقوم عليه القانون كلّه. لو كان لدى الحكومة ومجلس النواب تصوّر واضح، لأقرّ القانون بسرعة وسهولة ولما بقي «قيد النقاش» لسبع سنوات و«قيد التعديل» لأكثر من سنة ونصف سنة.

فجوة أو فجوات؟

بالنسبة إلى الجزء الثاني المتعلق بالتعامل مع الفجوة في القطاع المالي، أو عملية توزيع الخسائر، فإن اللجنة المكلّفة ما زالت تدرس النقاط الأساسية لهذا المشروع بناءً على الأرقام التي تأتي من مصرف لبنان. عملية الدرس لا تستند إلى سياسة مستقبلية واضحة للقطاع المالي ودوره في لبنان بل تتركّز على مسألة محاسبية عن حجم الخسائر وكيفية تخفيفها لخفض قيمة المبالغ التي يمكن ردّها للمودعين. والسبب وراء ذلك، أنه لا توجد سياسة مصرفية ونقدية ومالية واضحة لغاية الآن، وأن كل الأطراف المعنية بردّ الودائع لا تملك فعلياً ما يكفي لتغطية المبالغ المطلوب ردّها. هكذا يصبح محور المسألة حجم الاقتطاع المنوي فرضه على الودائع والآليات فرضه بالإضافة إلى البحث عن الموارد لتسديد الحقوق.

> يبدو أن صندوق النقد الدولي موافق على ضمانة الذهب للسندات وتسييله للتسديد

بين «قرطة الزعران» والوصي الجديد

ما زال مشروع توزيع الخسائر مُعلّقاً بين مجموعة من الزعران الذين لم تقتلعهم رياح التغيير سابقاً ويتمسّكون بمواقعهم في السلطة حالياً، ووصاية صندوق النقد الدولي التي تحاول استبدال نظام الحكم بآخر ذي أهداف سياسية. فقد تأرجح مشروع التعامل مع الإفلاس المصرفي من فشل إلى فشل. بدأ الأمر بامتناع قوى السلطة عن إقرار قانون كابيتال كونترول، ما أدّى إلى إهدار ما تبقّى من مخزون العملات الأجنبية والسيولة الجاهزة للاستعمال لدى مصرف لبنان. قبل الأزمة كان يملك المصرف المركزي أكثر من 34 مليار دولار، ثم فجأة بعد بضع سنوات تدنّى الرقم إلى 7 مليارات دولار. الكابيتال كونترول كان ضرورة لاستعمال هذه الأموال بأهداف بنيوية ومنع تفكّك المجتمع. ثم طُعِن المشروع الأول لتوزيع الخسائر بحجّة أن «لازار» هي التي أعدّته وأنه يجافي الواقع. وبالطريق أطيح بمشروع منح خمس رخص مصرفية جديدة. لاحقاً أصبحت الطعنات تتوالى من دون تعداد. ثم وصل مشروع التعامل مع الخسائر إلى نيسان 2025 منفصلاً إلى جزءين، أولهما عن معالجة أوضاع المصارف، وثانيهما عن الفجوة والانتظام المالي. في الطريق بدأ صندوق النقد الدولي يعيد تشكيل القانون الأول حتى بعد إقراره من مجلس النواب. انقسم المعنيون إلى عدّة أقسام: المصارف، صندوق النقد الدولي، وهوامش أخرى بينهما. هذا المسار متواصل إلى اليوم لكنه مبنيّ على قاعدة سياسية يمكن تلخيصها بما سمعه النائب إبراهيم كنعان ذات مرّة من مسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية: لن تحصلوا على أي قرش حتى تعالجوا موضوع سلاح حزب الله. الأميركيون يجيدون ركوب موجات الإفلاس والازدهار والعمالة، لكنّ هذا لا يعني أبداً أن قوى السلطة في لبنان مُطابقة لمواصفات الحاكم، بل بغالبيتها هي أقرب إلى قرطة زعران. لبنان يقع اليوم بعد الإفلاس والحروب المتتالية بين هذين المسارين، الأول يقود نحو التصفية والإخضاع، والثاني يقود نحو التصفية بهدف إعادة توزيع ما تبقّى على بعض من تبقّى. وبين الأمرين هناك 800 ألف مهاجر من العائلات والشباب، وتفكّك مؤسّسي في القطاعين العام والخاص واندثار لما تبقّى من ميزات تفاضلية للاقتصاد والمزيد من التورّم المالي بالدين.

(هيثم الموسوي)

ويبدو بحسب المعلومات أن صندوق النقد الدولي موافق على أن يكون الذهب هو الأصول المقابلة لهذه السندات في الميزانيات، وأن يتم تسييل وبيع جزء منه لتسديد المترتّبات المالية على الدولة اللبنانية. وعند هذه النقطة لا تظهر خلافات كبيرة بشأن هذا الأمر، إلا أن الإخراج هو محور النقاش إذا تمكّنت اللجنة من تجاوز مسألة الـ100 ألف دولار.

(هيثم الموسوي)

تقرير

رواتب السلطة العامة والموظّفين
الكبار أولاً... ثم الآخرون

زينب برّي

منذ الانهيار الاقتصادي في منتصف 2019، لم تتعامل السلطة مع أجور القطاع العام وفق معيار موحّد، بل عملت، كالعادة، على فتح باب «التصحيحات» الفئوية والزبائنية: مخصّصات بآلاف الدولارات لرؤساء وأعضاء الهيئات الناظمة، ثم للمجالس التي تدير المؤسّسات والمشاريع الكبرى، وصولاً إلى زيادة التقديمات الاجتماعية للنواب... وبقي الآخرون على لائحة الانتظار، وهم يتشكّلون من عشرات الآلاف الموظفين والأساتذة والعسكريين والمتقاعدين الذين يخوضون معركة للحصول على ستة رواتب إضافية لا تعيد سوى جزء ضئيل من قيمة أجورهم وتسديدها مُقسّطة. الأجر في الدولة لا يقع ضمن السياسات العامة، بل أصبح امتيازاً يتحدّد بقدرة كل فئة على الوصول إلى أحد مركز القرار.

بدأ مسار المخصّصات الشهرية المرتفعة للهيئات الناظمة في السابع من أيار 2025، مع صدور المرسوم الرقم 275 الذي عدّل التعويض الشهري المقطوع لرئيس الهيئة المنظّمة للاتصالات وأعضائها. وحدّد المرسوم تعويض الرئيس بـ716 مليون ليرة شهرياً، أي ثمانية آلاف دولار، وتعويض كل عضو بـ626,5 مليون ليرة، أي سبعة آلاف دولار، على أساس سعر صرف يبلغ 89,500 ليرة للدولار. ونُشر المرسوم في العدد 21 من الجريدة الرسمية بتاريخ 15 أيار 2025، قبل تعيين أعضاء الهيئة الجديدة بنحو أربعة أشهر.

وفي 16 حزيران 2025، وافق مجلس الوزراء على مشاريع مراسيم مماثلة لهيئات ومجالس أخرى. فصدر في 25 حزيران المرسوم الرقم 564 الذي حدّد تعويض رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني بـ716 مليون ليرة شهرياً، وتعويض كل عضو بـ626,5 مليوناً. وبعد يومين، صدر المرسوم الرقم 581 مُحدِّداً القيمتين نفسيهما لرئيس وأعضاء الهيئة الوطنية لتنظيم قطاع الكهرباء. ونُشر المرسوم في العدد 29 من الجريدة الرسمية بتاريخ الثالث من تموز.

وفي 27 حزيران أيضاً، صدر المرسوم الرقم 577 مُعدِّلاً مخصّصات رئيس وأعضاء مجلس إدارة مجلس الإنماء والإعمار، لتصبح 805,5 ملايين ليرة شهرياً للرئيس، أي تسعة آلاف دولار، و626,59 مليوناً للعضو المتفرّغ، أي سبعة آلاف دولار، و134,25 مليوناً للعضو غير المتفرّغ، أي 1500 دولار. ونصّ المرسوم على أن هذه المخصّصات تشمل الإضافات الناتجة من المرسومين المتعلقين بتعديل تعويضات جلسات مجالس إدارة المؤسسات العامة.

وكان المرسوم الرقم 13633 الصادر في 10 تموز 2024، والمنشور في العدد 29 من الجريدة الرسمية بتاريخ 18 تموز، قد عدّل تعويضات حضور جلسات رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات العامة. ثم صدر المرسوم الرقم 14352 في الخامس من كانون الأول من العام نفسه، ونُشر في العدد 50 بتاريخ 12 كانون الأول، لتوضيح المادة الأولى من المرسوم السابق. وبذلك، لم يقتصر مسار المعالجة على الهيئات الناظمة الجديدة، بل شمل أيضاً بدلات مجالس إدارة المؤسسات العامة، بالتوازي مع رفع مخصّصات مجلس الإنماء والإعمار المشرف على عدد من أكبر المشاريع المموّلة من الخزينة والقروض والهبات الخارجية.

وبرّرت الحكومة هذه الأرقام بالحاجة إلى استقطاب أصحاب الكفاءات وضمان استقلال الهيئات التي ستتولى تنظيم قطاعات حساسة والإشراف على العقود والمال العام. إلا أن هذا التبرير انتُهك مفارقة بصعب الدفاع عنها: صار من يراقب الإدارة يتقاضى أضعاف ما يتقاضاه المدير العام المسؤول عن تشغيلها، فيما بقي الموظفون الذين تقوم عليهم أعمال الوزارات والمؤسسات والمدارس الرسمية أسرى رواتب فقدت معظم قيمتها.

إذا كانت هذه المناصب تستدعي، بحسب منطق الحكومة، تعويضات مرتفعة تضمن استقلال أصحابها وتحميهم من الإغراءات، فإن المفارقة تصبح أكثر فجاجة عند الانتقال إلى النواب، الذين يُفترض أنهم يمثّلون الشعب ويعبّرون عن مصالحه، لا أن ينفصلوا عنه بسُلم مخصّصات خاص. فلماذا لم يرَ هؤلاء ضرورة في تمثيل اللبنانيين أيضاً في معركة الرواتب، والمطالبة بتصحيح أجور الموظفين الذين فقدت مداخيلهم معظم قيمتها؟ ولماذا تحرّكوا سريعاً عندما مسّ التفاوت مخصّصاتهم هم، ولا سيما أن عدداً كبيراً منهم لا يعتمد حصراً على التعويض النيابي، بل يملك أعمالاً وشركات ومشاريع ومصادر دخل خاصة؟

بحسب معلومات «الأخبار»، فقد بادر عدد من النواب إلى تشكيل وفد زار رئيس مجلس النواب نبيه بري لمطالبته بزيادة المخصّصات

> طالب النواب بزيادة مخصّصاتهم بعد الزيادات الهائلة التي منحتها الحكومة للهيئات الناظمة

بعدما أصبح ما يتقاضونه أدنى من تعويضات رؤساء وأعضاء الهيئات الناظمة والرقابية. وافق برّي على المبدأ، وتقرّر أن يكون الإخراج لا على أساس تعديل قانوني لمخصّصات النواب، بل على أساس تحويل جزء من موازنة مجلس النواب إلى صندوق التعويضات. هكذا اتُّخذ القرار في هيئة مكتب المجلس النيابي قبل بضعة أشهر وقضى بزيادة التقديمات الاجتماعية الممنوحة للنواب استناداً إلى اعتماد موجود أصلاً في موازنة مجلس النواب من دون فتح اعتماد إضافي ومن دون اللجوء إلى استصدار مرسوم في مجلس الوزراء. وإدراج الزيادة تحت بند «التقديمات الاجتماعية» لا يغيّر أثرها الفعلي، وخصوصاً إذا كانت تُدفع شهرياً وبانتظام. فقد رفعت مجموع ما يتقاضاه النائب، وفق تقديرات مصادر متابعة، إلى ما بين أربعة وخمسة آلاف دولار شهرياً.

في المقابل، لم تظهر الدولة المرونة نفسها تجاه موظفيها. ففي 16 شباط 2026، أقرّ مجلس الوزراء إعطاء العاملين في القطاع العام ستة رواتب إضافية، على أن يبدأ احتسابها في الأول من آذار. ولاحقاً، فُتح اعتماد بقيمة 56,500 مليار ليرة لتمويل الزيادة بمفعول يعود إلى ذلك التاريخ، غير أنها لم تُدمج في أساس الراتب ولم تدخل في احتساب تعويض نهاية الخدمة، ولم تشكّل بداية لتصحيح فعلي لسلسلة الرتب والرواتب، بل بقيت زيادة مؤقتة لا تتجاوز قيمتها لدى عدد كبير من الموظفين بضع مئات من الدولارات.

ورغم ضآلة الزيادة مقارنةً بما أقرّ لرؤساء وأعضاء الهيئات والمجالس، لم يحصل عليها الموظفون من دون معركة. فبدلاً من دفع المستحقات المتراكمة، طرحت وزارة المالية تقسيطها، ما دفع روابط موظفي الإدارة العامة والأساتذة وسائر العاملين إلى الاعتراض والتحرك. كما اصطدمت محاولة تمديد الدفع إلى ما بعد نهاية عام 2026 برأي مجلس شورى الدولة الذي شدّد على وجوب تنفيذ الاعتماد ضمن سنة الموازنة نفسها.

وهكذا، وجد الموظفون أنفسهم يفاوضون حتى على عدد الأقساط التي ستُدفع فيها زيادة أقرّت لهم أصلاً. فمتوسط ما سيحصل عليه الموظف من مستحقاته المتراكمة لا يتجاوز نحو 1200 دولار، ومع ذلك تسعى السلطة إلى تقسيطه على 12 شهراً، أي بما يعادل نحو 100 دولار شهرياً. هنا تبلغ السريالية ذروتها: منح رئيس هيئة ثمانية آلاف دولار وعضوها سبعة آلاف شهرياً لم يحتج إلى كل هذا الأخذ والرد، فيما تحوّلت إضافة مئة دولار إلى دخل الموظف إلى أزمة تمويل وتشريع، ومصدر خطر نقدي على المالية العامة وفق الخطاب الرسمي.

بهذه السياسة، لا تعيد السلطة بناء القطاع العام، بل تعيد ترتيب الامتيازات داخله. من يمتلك القدرة على الوصول إلى مجلس الوزراء أو رئاسة مجلس النواب يحصل على «تصحيح» خاص وسريع، فيما يُطلب من عشرات الآلاف الموظفين الانتظار والقبول بالتقسيط، إلى أن يتحسّن وضع الدولة النقدي. هكذا يتحوّل الأجر من حق تحكمه سياسة عامة إلى نتيجة مباشرة لموقع كل فئة داخل هرم النفوذ.

رواتب مرتفعة لحراس الخصخصة

منذ إقرار سلسلة الرتب والرواتب عام 2017، كرّست الدولة منطق التصحيحات الفئوية بدلاً من اعتماد سياسة موحّدة للأجور تحفظ التوازن داخل القطاع العام. فاستفاد القضاة وأساتذة الجامعة اللبنانية أولاً من زيادات وترتيبات خاصة، ثم راحت بقية الفئات تنتزع حقوقها تباعاً، كلٌّ وفق قدرتها على الضغط. وبدلاً من سلّم أجور يعكس المسؤوليات والكفاءات، نشأت داخل الدولة سلالم متوازية، تتقدّم فيها الفئات الأقوى نفوذاً وتتراجع الإدارات التي تقوم عليها استمرارية المرافق العامة. أمّا اليوم، فتتصدّر الهيئات الناظمة سلّم التعويضات، بالتزامن مع توجّه السلطة إلى إعادة هيكلة قطاعات أساسية، وفي مقدّمها الكهرباء والاتصالات، وفتحها أمام الشركات الخاصة. فهذه الهيئات لن تكون تفصيلاً إدارياً في المرحلة المقبلة، بل الجهاز الذي سيضع قواعد الخصخصة، وينظّم دخول الشركات، ويمنح التراخيص، ويراقب العقود والتعرفات والمشغّلين. لذلك، يصعب فصل مخصّصاتها المرتفعة عن الدور الذي يجري إعدادها لاحقاً. فالدولة التي تقول إنها عاجزة عن تصحيح رواتب موظفيها تجد الموارد لتجهيز الهيئات التي ستشرف على نقل تشغيل قطاعاتها ومشاريعها إلى القطاع الخاص. هكذا تُرفع أجور من سيواكبون الخصخصة، فيما يُترك الموظفون الذين راكموا الخبرة داخل الإدارات والمؤسسات العامة لمواجهة الانهيار والتسرّب الوظيفي.

راتب رئيس الهيئة يتجاوز 3 أضعاف راتب المدير العام

بحسب مشروع مجلس الخدمة المدنية لتعديل رواتب موظفي القطاع العام، يراوح راتب موظف في الفئة الأولى، وهم المديرون العامون والقضاة، بعد مضاعفته 46 مرّة، من 207 ملايين إلى 417,9 مليون ليرة شهرياً عام 2030، أي بين 2313 و4669 دولاراً. في المقابل، يتقاضى رئيس الهيئة الناظمة حالياً 716 مليون ليرة، أي ثمانية آلاف دولار. وهذا يعني أن تعويضه يوازي ما بين 1.7 و3.5 راتب القاضي أو المدير العام، حتى بعد اكتمال التصحيح المُقترح لرواتب الموظفين. لكن المفارقة لا تقتصر على الأرقام، بل تشمل طبيعة المسؤوليات أيضاً. فالمدير العام هو رأس الجهاز التنفيذي في الوزارة وهو الذي تقع عليه المهام الأساسية والتي تضمن استمرارية المرفق العام. أمّا رئيس الهيئة، فدوره تنظيمي ورقابي، هذا إن قام بدوره، فهو الذي يضع القواعد ويراقب العقود والمشغّلين، من دون أن يتولى الإدارة التشغيلية اليومية للقطاع. ومع ذلك، يتقاضى ما يصل إلى ثلاثة أضعاف ونصف ضعف راتب المدير العام الذي تقع عليه فعلياً مسؤولية تشغيل الإدارة.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا برئاسة القاضي نور الحاج بالمُعاملة التنفيذية رقم 156/2020 لبيع القسم /6/ بلوك A من العقار /560/عبرا بالمزاد العلني.
المُنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. وكيله المحامي ايلي صعب.
المُشترك: أحمد خليفة وكيله المحامي حسن الزين.
المُنفذ بوجهه: وسام جميل البسط.
السند التنفيذي: دين بقيمة: 154,260/د.أ. عدا اللواحق والفوائد شيكات بقيمة: 32,000/د.أ. عدا اللواحق.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2020/2/18.
تاريخ الحجز التنفيذي: 2021/3/23.
تاريخ تسجيله: 2021/4/8.
تاريخ محضر الوصف: 2024/3/8.
تاريخ تسجيله: 2024/6/27.
مُحتويات القسم A/6/560 عبرا: عبارة عن محل طابق أرضي ضمنه حمام.
مساحته: 130/م2
بدل التخمين: 2400 سهم: 130,000/د.أ.
بدل الطرح: 2400 سهم: 78,000/د.أ.
حُدود العقار: /560/ عبرا شمالاً: طريق.
جنوباً: طريق.
شرقاً: طريق والعقار رقم /559/.
غرباً: العقار رقم /562/ و/596/.
موعد المُزايدة ومكانها نهار الخميس الواقع في 2026/10/8 الساعة الحادية عشرة ظهراً أمام رئيس دائرة التنفيذ في صيدا.
شُروط البيع على الراغب في الشراء أن يُودع باسم رئيس دائرة تنفيذ صيدا بدل الطرح بمُوجب شيك مصرفي فريش (Fresh) بالدولار الأميركي أو تقديم كفالة مصرفية تضمن هذا المبلغ، وعليه أن يتخذ محل إقامة مُختار له ضمن نطاق الدائرة وإلا اعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة 5% خلال ثلاثة أيام من تاريخ صُدور قرار الإحالة وإلا تُعاد المُزايدة بالغبن وعلى مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت خديجة محمد حمود وكيلة إبراهيم محمد حمود سند تمليك بدل عن ضائع باسم إبراهيم محمد حمود بالقسم 7 من العقار /836/ المزرعة والقسم A22 من العقار /636/ منطقة المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمد عاشور وكيل عاطف حلاوي لمُورثه إبراهيم أحمد حلاوي سند بدل ضائع للعقار /175/ بتوليه.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب خضر محمد العنان وكيل حسن أحمد إسماعيل ووكيل الآء وبيان اكرم اسماعيل وزينب رشيد اسماعيل ورثة اكرم أحمد اسماعيل سندات تمليك بدل عن ضائع باسم حسن أحمد اسماعيل والمورث اكرم أحمد إسماعيل بالاقسام 178 و 190 و221 من العقار /4054/ منطقة المصيطبة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
بالتكليف
جويس عقل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب علي مسلماني وكيل رباب مسلماني لمُورثها محمد علي مسلماني سند بدل ضائع للعقار /141/ شعيتية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب هشام محمد عدنان قبرصلي لموكله عبد المطلب محمد عدنان قبرصلي سند بدل ضائع للعقار 19/527 هلالية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب سهير سعد الدين بعاصيري سند بدل ضائع للعقار 9/1982 الغازية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب فياض مرسل وكيل كاترينا عساف بصفتها مُشترية سند بدل ضائع للعقار /27/ كفرشلال باسم رينه مارون عساف.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

صادر عن الغُرفة الابتدائية الثالثة في الشمال غُرفة الرئيسة رولا أنطون.
تُوجه إلى المُستدعى ضدهم: أنطونيو المعروف باسم هكتور ابن انطوني رزق وريشارد وايلي وكاروين انطوني رزق، وهم من بلدة حميص زغرتا أصلاً، ومجهولة محل الإقامة حالياً.
بالدعوى رقم: 2024/113 المُقدمة ضدكم من المُستدعي مارون سليم – دينا وكيله المُحامي زياد فرنجية.
تدعوكم هذه المحكمة لاستلام الحُكم الصادر عنها برقم 19 بتاريخ 2026/4/1 المُتضمن إزالة الشُيوع في العقارات التالية عن طريق القسمة العينية بحيث تخرج العقارات رقم: /108/ و/188/ و/190/ منطقة صخرة والعقارات رقم: /390/ و/417/ و/1575/ و/4107/ و/4081/ منطقة مزيارة بنصب المستدعي: مارون سليم دينا، وتخرج العقارات رقم: /133/ و/205/ و/307/ و/365/ و/651/ و/660/ و/664/ و/1111/ و/1506/ و/1599/ منطقة مزيارة بنصب المستدعى ضدهم، على أن يدفع لهم المُستدعي مبلغ 2905/د أم يُوزع بينهم كُل بنسبة حُصته، وشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة هذه العقارات، وتضمين الشركاء النفقات كُل بنسبة حُصته في المكلية، وذلك خلال مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
ميرنا الحصري

إعلان
صادر عن محكمة الدرجة الأولى في حلبا الناظر في دعاوى العقارية غرفة الرئيسة بترا النشار.
الأوراق: 2023/112.
من المُنفذين: ادغار توما ورفاقه وكيلهم المُحامي يوسف نادر.
للمُنفذ عليهم: ابلين الأسمر، مارون بطرس الأسمر، إلياس وديع يونان، جوزف وديع يونان، ندى الأسمر، نجاح يوسف الأسمر، ايزابيل يوسف الأسمر، جرجس يوسف الأسمر، كاتيا جرجس الأسمر، ميشيلين جرجس الأسمر، يوسف جرجس الأسمر، سوزان جرجس الأسمر، سعد إلياس شاهين، يوسف إلياس شاهين، مارون إلياس شاهين، سركيس إلياس شاهين، راغده يوسف توما، لورانس توما بناء للدعوى المُقامة ضدكم من المُنفذ: ادغار توما ورفاقها بموضوع إنفاذ مضمون الوصية المُثبتة لدى مطرانية طرابلس المارونية تاريخ 2014/10/9 من المونسينيور يوسف يوسف توما وبتضمينكم العطل والضرر والرسوم والمصاريف واتعاب المحاماة وسائر الملحقات.
بقتضى حُضورك لقلم المحكمة أو إرسال وكيلاً قانونياً من قبلكم بمُوجب سند رسمي لاستلام أوراق الدعوى ومربوطاتها خلال /20/ يوماً من تاريخ النشر والإلصاق واتخاذ مقاماً لكم ضمن نطاق المحكمة، وإذا لم تحضروا أو ترسلوا وكيلاً عنك بالمُهلة المُحددة تجري المُعاملة القانونية بحقكم وفقاً للأصول ويُعتبر كُل تبليغ لك بقلم المحكمة قانونياً ما عدا الحُكم النهائي.
رئيس القلم
إبراهيم شلهوب

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب باسم محمد سعيد منقارة بوكالته عن فاطمة امان منقارة سند بدل ضائع للعقار /493/ القبة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب باسم محمد سعيد منقارة بوكالته عن عبدالناصر محمد سعيد منقارة بوكالته عن ماهر نبيل منقارة بصفته أحد ورثة نبيل كاظم منقارة سند بدل ضائع للعقار /493/ القبة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب باسم محمد سعيد منقارة بوكالته عن هالا رضوان منقارة وبصفتها أحد ورثة رضوان كاظم منقارة سند بدل ضائع للعقار /6/ التبانة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب باسم محمد سعيد منقارة بوكالته عن سمر وفيق منقارة وبصفتها أحد ورثة وفيق كاظم منقارة سند بدل ضائع للعقار /493/ القبة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب باسم محمد سعيد منقارة بوكالته عن هالا رضوان منقارة وبصفتها أحد ورثة رضوان كاظم منقارة سند بدل ضائع للعقار /493/ القبة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
مارون مقبل

إعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة رافي ش.م.م	11980	RR240932941LB
بيت البن البرازيلي - بن حسن معتوق	73094	RR240934783LB
شركة الاتحاد للتجارة والصناعة	105012	RR240933142LB
شركة كومبيو كراون ش.م.م	108017	RR240932915LB
محلات جوزيف زغيب التجارية (جوزيف يوسف زغيب)	241734	RR240933111LB
فردا مودا ش.م.م	242263	RR240932867LB
حسن علي بركات	255589	RR240932062LB
روجورا لوكس ش م م	258433	RR240932853LB
شركة كاي اس ار غروب ش.م.م	297635	RR240932252LB
SPIGA FASHION GROUP S.A.L	391891	RR240932840LB
بولكا بالاس (بيار الياس مدلج)	825106	RR240932323LB
باور الكتريسيتي ش.م.م	1016597	RR240932875LB
موسى ادوار سلامة	1101613	RR240932425LB
جوزاف ريمون مرزا	1346878	RR240932822LB
الان جورج زهر	1659817	RR240931606LB
فيتال هيلث كار ش.م.م	1736699	RR240931606LB
فينيق للتكنولوجيا ش.م.ل.	2461550	RR240933023LB
حسن احمد السحمراني	2501666	RR240932306LB
جي اند جي- مارون جرجس ابو رجيلي	2530990	RR240932677LB
شركة بي ار في. ش.م.م.	2559929	RR240932990LB
سبارتكل غروب ش.م.م	2645857	RR240933037LB
شركة لوريم لبناني توزز ش.م.ل	2651854	RR240932368LB
خالد جميل عباس	2685946	RR240932147LB
ادوار الخوري للتجارة العامة	3438046	RR240932133LB
جنان احمد حمدان	3696695	RR240934165LB
Pharma Vie	3981637	RR240933672LB
Pharma Vie	3981637	RR240934474LB
محمود اسعد الاختيار	4014611	RR240934810LB
ريم محمد نجيب كنعان	4080540	RR240934179LB
كمال يوسف القاعي	4105585	RR240933448LB
دايانا رشيد مرتضى	4110270	RR240933981LB
علوان روبير الحتي	4110815	RR240934205LB
كارولين روبير الحتي	4111300	RR240934196LB
فاديا موسى القادري	4115335	RR240934845LB
فادي عبدالله ابي عاد	4118788	RR240934240LB
اسعد جرجي عبيد	4120303	RR240934222LB
كلوديا فريد عقل	4120310	RR240934219LB
كمال فؤاد الحايك	4121363	RR240934151LB

◄ وفيات ►

بسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ
(صدق الله العلي العظيم).
وعن رسول الله صلى الله عليه وآله
موت العالم مُصيبة لا تُجبر وثلمة لا تُسد
لمُناسبة مُرور أربعين يوماً على رحيل خادم أهل البيت عليهم السلام المُتفاني في إحياء امرهم ونشر فضائلهم
الشيخ مرتضى عيّاد
(قدس الله سره)

نجل العلامة المُقدس الشيخ محمد عياد (قدس الله سره)
نتشرف بمشاركتكم في الحفل التأبيني الذي نُقيمه وفاء لجهاده وعطائه
الزمان يوم الجمعة 14/ آب 2026/
الساعة الرابعة عصراً.
بيروت – الخندق الغميق – حسينية الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

على الغلاف

لا هلع إيرانياً من «اتفاق مكّة» الخليجيون يفقدون الثقة بأميركا

طهران - **محمد خواجوئي**

يبدو «اتفاق مكة» بين السعودية وتركيا وباكستان، للوهلة الأولى، تحوّلاً لافتاً في المشهد الأمني الإقليمي؛ إذ إن تكريس مبدأ «الدفاع المشترك» الذي يجعل من أيّ اعتداء على أيّ من الأطراف الثلاثة، استهدافاً مباشراً للجميع، لا بدّ من أن يستثير هواجس بقيّة اللاعبين الإقليميين، وفي مقدّمتهم إيران. غير أن القراءة الإيرانية لهذا التحالف، وفقاً لما تُظهره وسائل الإعلام والمواقف الصادرة عن الدوائر القريبة من مراكز القرار في طهران، لا تنطق عليها نظرة أحادية، بل تتبلور في اتجاهات متعدّدة ومتداخلة ومُعقّدة؛ فهي تراوح بين اعتبار الحلف الجديد محاولةً إقليمية لفكّ الارتباط الاستراتيجي بالولايات المتحدة، وإبداء التوجّس من أيّ حراك أمني يحيط بحدود إيران أو يهدف إلى محاصرتها. وإلى جانب ذلك، ثمّة شكوك إيرانية وازنة حول القابلية العملياتية لهذا الاتفاق، ولا سيما بالنظر إلى التباين الجوهري في المقاربات الأمنية والمصالح الاستراتيجية للدول الموقّعة.

وتتفرّع المقاربة الإيرانية تجاه «اتفاق مكّة» إلى مسارَين متوازيَين، يكشفان بوضوح طبيعة تكامل الأدوار في مراكز القرار في طهران؛ إذ يغلب التحفّظ والحذر على الأداء الدبلوماسي، بينما تشتدّ النبرة في الأروقة البرلمانية والعسكرية، في الشقّ الدبلوماسي، حرصت إيران على تجنّب الانزلاق نحو التوتير، واصفةً الاتفاق بأنه انعكاس لتحوّلات في الإدراك الإقليمي، ليست بالضرورة موجّهة ضدّها. وعبّر عن ذلك المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، في مؤتمره الأسبوعي، أمس، حين أكّد أن السياسة الإيرانية تقوم على تشجيع دول المنطقة على تعزيز الثقة المتبادلة لتحقيق «أمن ذاتي»، بعيداً عن اللاعبين من خارج الإقليم. وفي المقابل، شهدت أروقة البرلمان، الذي يطغى عليه النفَس الأمني والعسكري في هذه المرحلة، لهجة تصعيدية حادّة؛ إذ حذّر عضو لجنة الأمن القومي، إبراهيم رضائي، من أن «حبراً على ورق مع تركيا وباكستان» لا يمكنه توفير مظلّة حماية، مذكّراً بـ«فشل الرهان السعودي المطلق على واشنطن سابقاً في ردع الصواريخ اليمنية». وبدوره، لم يبتعد رئيس اللجنة، إبراهيم عزيزي، عن هذا التوجّه، واصفاً الاتفاق بأنه «خطوة غير مدروسة»، معتبراً أنها لن تؤدّي سوى إلى تأجيج «نيران عدم الثقة» في الإقليم.

ويبدو هذا التناقض الظاهري في ردود الفعل الإيرانية، جزءاً من تكتيك مدروس في السياسة الخارجية، تهدف من خلاله طهران إلى إيصال رسالة مزدوجة: الأولى، تفتح قنوات التواصل مع الأطراف الإقليمية؛ والثانية، تحذّر من أن تكلفة أيّ تحالف يستهدفها ستكون باهظة للغاية، بما يتجاوز بكثير قدرة أيّ ميثاق ورقي على احتوائها. بالنسبة إلى إيران، تبدو السعودية في صدد إعادة تعريف مقاربتها للأمن؛ فبعد سنوات اعتمدت فيها المملكة، إلى حدّ كبير، على المظلّة الأمنية الأميركية، ولّدت التطوّرات الإقليمية الأخيرة، التي أظهرت هشاشة التزامات واشنطن تجاه عواصم الخليج، قناعة لدى الأخيرة بأن الارتهان الحصري للولايات المتحدة لم يعُد كافياً. والفكرة هذه نفسها تمّ التركيز عليها في التغطيات الإعلامية الإيرانية؛ إذ وصفت وكالة «إيسنا»، القريبة من الحكومة، «اتفاقَ مكة» بأنه أحد «أوضح المؤشّرات» على ابتعاد تدريجي للدول الخليجية عن الاتكال المطلق على واشنطن.

في المقابل، يصف كثيرون في إيران «اتفاق مكة» بأنه إطار هشّ وقابل للاهتزاز. وفي هذا السياق، ذهب موقع «مشرق» الإخباري، المحسوب على «الحرس الثوري»، إلى نعت الاتفاق بأنه «سراب مُلوّن»؛ إذ يبدو، في ظاهره، «فخماً ومتماسكاً»، لكنه يصطدم عملياً بتضارب المصالح، والتناقضات الاستراتيجية، وغياب الآليات التنفيذية الواضحة. وبذلك، فإن الدول الثلاث، وإن بدت قادرة على الوقوف جنباً إلى جنب عند مستوى البيان السياسي، فإن لحظة الأزمة كفيلة بكشف أولويات كلّ منها، واستحالة تحويل التقاطع الظرفي في ما بينها إلى التزام دفاعي صلب.

> **بقائي: السياسة الإيرانية تقوم على تشجيع دول المنطقة على تعزيز الثقة المتبادلة لتحقيق أمن ذاتي**

ووفقاً للتقديرات الإيرانية، تنبع رغبة السعودية من حاجة ملحّة إلى تعزيز قدراتها الردعية في مواجهة التهديدات المحيطة، ولا سيما حماية منشآتها الطاقوية وتأمين خطوط الملاحة البحرية. أمّا باكستان، فترى في مشاركتها في التحالف وسيلة لرفع سقف الردع أمام أطراف أخرى من مثل الهند، وحتى إسرائيل، من دون أن يكون هدفها مواجهة إيران بالضرورة.

وفي الانتقال إلى تركيا، تقرأ إيران دورها من منظور مزدوج؛ فأنقرة تمثّل منافساً جيوسياسياً لطهران في ملفات إقليمية عديدة، لكنها في الوقت ذاته تحتاج إلى التوازن والتعاون معها في ملفات أخرى، وهو ما ركّز الإعلام الإيراني عليه بوصفه تناقضاً جوهرياً. وإذ نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية عن وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، تأكيده أن «إيران ليست هدفاً لاتفاق مكّة»، وأن هذا التحالف يحمل «طبيعة دفاعية» فقط، فقد عُدّ اضطرار مسؤول تركي رفيع المستوى إلى التأكيد صراحةً أن إيران ليست مُستهدَفة بالاتفاق، دليلاً على أن انطباع «مناهضة طهران» قد كان مسيطراً على الحدث منذ لحظاته الأولى.

في المحصّلة، يمكن القول إن إيران تتعامل مع «اتفاق مكة» بجدّية لا تفتقر إلى التريّث، وتتجنّب في الوقت ذاته الانزلاق نحو المبالغة في تقدير أبعاده. فمن جهة، تدرك طهران أن هذا الاتفاق يمثّل جزءاً من مسار إعادة التشكيل الأمني في المنطقة، ومحاولة سعودية لصناعة مظلّات أمنية تكميلية. ومن جهة أخرى، تركّز في خطابها على إبراز التصدّعات الداخلية، وضبابية الالتزامات، وعدم تجانس الأهداف بين الأطراف الثلاثة. وبناءً على ذلك، لا ينظر الإيرانيون إلى «اتفاق مكّة» بوصفه خطراً وجودياً أو تهديداً مباشراً وفورياً، بقدر ما يعدّونه تحوّلاً في هندسة الأمن الإقليمي يستوجب الرصد.

طهران لا تعتبر اتفاق مكة تهديدا لها (من الويب)

إسرائيل غير مرتاحة لـ«اتفاق مكّة»: السعودية لا تطلب حمايتنا

يحيى دبوق

لا ترى إسرائيل في «اتفاق مكّة» الثلاثي بين السعودية وتركيا وباكستان، تهديداً عسكرياً مباشراً لها، لكنها تقرّ بكونه نتيجة لفشل الحرب الإسرائيلية - الأميركية على إيران، والتي كان يُنتظر منها أن «تُغيّر وجه الشرق الأوسط». ذلك أن الحرب كشفت قصور المظلّة الدفاعية الأميركية عن حماية السعودية وبقيّة دول الخليج، وافتقاد الأخيرة إلى الضمانات التي كانت تتوقّعها في هذا إزاء، وهو ما يدفعها إلى محاولة البحث عن شركاء آخرين يمكن أن يوفّروا لها مظلّة بديلة أو مكمّلة. لكن في الوقت نفسه، وهنا المفارقة، لا تقرأ تل أبيب هذا الحلف بوصفه تكتّلاً موجّهاً ضدّ طهران؛ إذ ترى أن توجّه الرياض إلى أنقرة وإسلام آباد بدلاً من طلب العون من إسرائيل، إنما يحمل في جوهره رسالة تطمين إلى إيران بأن الحلف دفاعي الطابع، ولا يستهدف المواجهة المباشرة.

هكذا، يبدو الاتفاق كاشفاً لما تستشعره السعودية من انكشاف، أكثر من كونه تظهيراً لمنعتها وقوتها، وهذا ما تخشاه إسرائيل وتتحسّب لتداعياته على أمنها أيضاً، وإن بصورة غير مباشرة، إذ ثمّة قناعة إسرائيلية بأن إيران تخرج من الحرب بجرأة وعزم أكبر في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما يتجلّى حالياً في استخدامها الضغط العسكري لفرض إرادتها في المنطقة، ويُلجئ دول الخليج إلى البحث عن شركاء إضافيين لتحصين نفسها، خصوصاً مع تحذيرات طهران إيّاها من أن أيّ ضربات أميركية متجدّدة، ستقابَل برد يستهدف منشآت الطاقة أو تحلية المياه في أنحاء المنطقة كافة، فضلاً عن مخاوف الرياض من «هجوم كبير ومنسّق تشنّه ميليشيات معدومة من إيران في العراق واليمن، بدعم من الحرس الثوري»، وفق ما أبلغه مسؤول سعودي لشبكة «سي إن إن».

وإذ تمثّل باكستان، في هذا السياق، واحدة من المظلّات الآتية من خارج المنطقة، فإن المفارقة تكمن في حرصها على عدم تظهير الحلف بوصفه موقفاً عدائياً ضدّ إيران، خصوصاً أنه ليست ثمّة علاقات عدائية بينها وبين الأخيرة. أمّا تركيا، فدافعها غير خافٍ؛ فهي تبحث عن حضور ونفوذ في المنطقة، تأمل أن يكون موازياً لقوتها العسكرية وقدراتها، بغضّ النظر عن مآل الاتفاق الأخير الذي وقّعت عليه. وبالنسبة إلى إسرائيل، فهي تقف، من جرّاء إعلان «اتفاق مكة»، المزيد من أمامها التي كانت عقدتُها على بلورة تحالف إقليمي تكون هي محوره الأمني والسياسي ضدّ الخطر الإيراني؛ إذ يعني توجّه الدول العربية نحو شراكات إقليمية بعيدة من تل أبيب، أن تلك الدول لم تعُد تجد في إسرائيل ملاذاً حمائياً، بل مشكلة يجب الابتعاد عنها. وممّا يعزّز ذلك الإحباط، توقّع وزير الخارجية التركي انضمام مصر لاحقاً إلى «اتفاق مكّة»، بوصفها شريكاً طبيعياً؛ وإذا اقترن التوقّع المذكور، بما هو معروف من عرض بنيامين نتنياهو خرائط لما يُسمّى «إسرائيل الكبرى» التي تشمل أجزاء من سيناء، وبتصريحات إسرائيلية سابقة دعت إلى إضعاف الجيش المصري، يتأكّد الانطباع بأن تل أبيب تتحوّل من ضامن أمن محتمل إلى مصدر قلق إضافي في حسابات دول الإقليم.

> **استبعاد إسرائيل بدا بمثابة رسالة تطمين سعودية إلى إيران**

ومع ذلك، فإن الحذر في الحكم الإسرائيلي على الاتفاق واضح جداً؛ فلا الحكومة ولا وزارة الخارجية أصدرتا حتى الآن موقفاً رسمياً يرفض أو يعدّه تهديداً، في حين دعا وزير الشتات، عميحاي شيكلي، الذي يمثّل أقصى اليمين القومي الديني المتطرّف - وإن ترشّح وفاز على قائمة «الليكود» -، إلى بناء تحالف مع الإمارات وقبرص واليونان وأرض الصومال للردّ على ما وصفه بـ«التحالف السنّي الخطير». وإذ ذهبت بعض التحليلات في الإعلام العبري الذي أظهر اهتماماً واسعاً بالحدث، إلى أن الاتفاق سينقل التعاون الدفاعي بين الدول الثلاث إلى مستوى أكثر تأثيراً، فإن المعيار الحقيقي بالنسبة إلى الإسرائيليين هو ما إذا كان «حلف مكّة» سيتحوّل إلى خطوات عملية، من مثل التدريبات المشتركة، والتكامل العملياتي بين الجيوش، وخطط التنفيذ الحمائي المشترك. أمّا إذا بقيت هذه الخطوات على الورق، فسيكون «الحلف» بمثابة رسالة تحذيرية إلى الولايات المتحدة وإيران في آن، وغير ذي شأن كبير في تغيير الاتجاهات الاستراتيجية، وإن كان يعني في الحالتَين صعوبة إعادة إحياء الترتيب الأمني والسياسي والعسكري مع إسرائيل ضدّ إيران. وعليه، يُقرأ الاتفاق في تل أبيب، إلى الآن، بوصفه إعلان تموضع، وتحذيراً للراعي الأميركي، أكثر من كونه إيذاناً ببدائل حمائية تحلّ محلّ الولايات المتحدة نفسها، كما أنه يستبطن محاولة دفع إيران وحلفائها إلى موازنة قراراتهم أكثر، والامتناع عن المبادرة العدائية ضدّ الرياض. وأمّا لناحية إسرائيل، فإن السعودية، التي تحرص اليوم على امتلاك شراكات متعدّدة، ستأتي إلى أيّ طاولة تفاوض مع الأولى بشروط ومطالب أكبر، ولن تقبل بالترتيبات التي كانت مطروحة عليها قبل أن تمتلك هذه المظلّة الثلاثية تحديداً.

أيّاً يكن، فإن «اتفاق مكّة» لم يُختبر بعد في ميدان التنفيذ، لكن ما لا يمكن إنكاره، هو أنه خلق مسافة إضافية بين الدول العربية وإسرائيل، في الوقت نفسه الذي أظهر فيه حرص الأولى على عدم إثارة حفيظة إيران؛ وهذا تحديداً ما يثير قلق تل أبيب.

إعادة هيكلة إيرانية للقيادة العسكرية

ترامب يواصل «هلوساته»: نريد تعويضاً

رفعت واشنطن سقف شروطها في أيّ مفاوضات مقبلة مع طهران، منتقلة، وفق ما جاء على لسان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إلى المطالبة بإدراج ملف التعويضات على جدول التفاوض، وذلك في مقابل مطالبة إيران بتعويضات عن أضرار الحرب الأميركية - الإسرائيلية عليها. ويأتي هذا في وقت تتمسّك فيه الجمهورية الإسلامية بأوراقها في مضيق هرمز، وتواصل البحث مع سلطنة عمان في إنشاء ممرّ ملاحي آمن من هناك، من دون أن يتمّ التوصّل إلى الآن إلى اتفاق على إعادة فتح المضيق بشكل كامل. وفي ظلّ استمرار الأخذ والردّ حول «هرمز»، وعودة التلويح الأميركي بالتصعيد، تستمرّ عملية إعادة ترتيب واسعة في قمّة المؤسسة العسكرية والأمنية في إيران، في ما لا يخلو حتماً من دلالات.

وقال ترامب، أمس، إن الولايات المتحدة لا تزال تملك «القدرة على التصعيد بشأن إيران»، معلناً أنه أصدر توجيهات إلى المفاوضين الأميركيين بطرح «مطالبة طهران بتعويض عائلات أميركيين»، قال إنهم قتلوا خلال العقود الخمسة الماضية، وذلك ردّاً على مطالبة إيرانية بتعويضات عن الأضرار الناجمة عن الحرب على الجمهورية الإسلامية. وأضاف أنه سيطالب بتعويضات عن الأميركيين الذين «قُتلوا أو أصيبوا بجروح خطيرة» في دول مختلفة من العالم، قبل أن يوسّع دائرة المطالب لتشمل تحميل طهران مسؤولية «الأضرار والوفيات» في لبنان وسوريا واليمن وغزة، على حدّ زعمه.

وكان ترامب أبدى، في وقت سابق، عدم استعجاله حسم خياره بين الاتفاق واستئناف العمل العسكري ضدّ إيران، فيما قال مسؤول أميركي إن «الضغوط الاقتصادية تبقى الأداة الأكثر تأثيراً على طهران». وأفاد موقع «أكسيوس»، في هذا الإطار، بأن واشنطن لا تخطّط حالياً لاستئناف عمليات عسكرية واسعة النطاق، وأنها «تركّز في خطابها على إبراز التصدّعات الداخلية، وضبابية الالتزامات، وعدم تجانس الأهداف بين الأطراف الثلاثة. وبناءً على ذلك، لا ينظر الإيرانيون إلى «اتفاق مكّة» بوصفه خطراً وجودياً أو تهديداً مباشراً وفورياً، بقدر ما يعدّونه تحوّلاً في هندسة الأمن الإقليمي يستوجب الرصد.

> **تتمسّك طهران بورقة «هرمز» فيما توسّع واشنطن شروط التفاوض إلى المطالبة بتعويضات**

والعسكري، مفتوحين بالتوازي مع الضغط الاقتصادي. وسبق أن نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن مسؤولين، «استعداد ترامب لإنهاء الحرب بمجرّد أن يفتح الإيرانيون مضيق هرمز، حتى من دون اتفاق نووي»، لا سيما أن «الولايات المتحدة تعتبر أنها دمّرت المواقع النووية الإيرانية وأنها تراقب التطورات عبر الأقمار الاصطناعية». وفي ما يتّصل بالملف النووي تحديداً، أوضح وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث، أن «واشنطن تعمل على ضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي أبداً».

في المقابل، وفي وقت استعجاله حسم خياره بين الاتفاق واستئناف العمل العسكري ضدّ إيران، فيما قال مسؤول أميركي إن «الضغوط الاقتصادية تبقى الأداة الأكثر تأثيراً على طهران». وأفاد موقع «أكسيوس»، في هذا الإطار، بأن واشنطن لا تخطّط حالياً لاستئناف عمليات عسكرية واسعة النطاق، وأنها «تركّز بدلاً من ذلك على الضغط الاقتصادي». لكن ترامب عاد لاحقاً، أمس، إلى التأكيد أن لدى بلاده قدرة على التصعيد، ما يبقي المسارَين، التفاوضي والعسكري، مفتوحين بالتوازي مع الضغط الاقتصادي. وسبق أن نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال»، عن مسؤولين، «استعداد ترامب لإنهاء الحرب بمجرّد أن يفتح الإيرانيون مضيق هرمز، حتى من دون اتفاق نووي»، لا سيما أن «الولايات المتحدة تعتبر أنها دمّرت المواقع النووية الإيرانية وأنها تراقب التطورات عبر الأقمار الاصطناعية». وفي ما يتّصل بالملف النووي تحديداً، أوضح وزير الحرب الأميركي، بيت هيغسيث، أن «واشنطن تعمل على ضمان عدم حصول إيران على سلاح نووي أبداً».

في المقابل، ركّزت طهران على تثبيت موقعها في إدارة الملاحة عبر «هرمز». وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، إن إيران وعمان اتفقتا على «خريطة العبور» في المضيق، موضحاً أن المحادثات تتركّز على تحديد ممرّ الملاحي آمن، وأن «مسألة إزالة الألغام تُبحث بين البلدين بوصفهما الدولتَين المشاطئتَين للمضيق». وأضاف أن «المسار المقترح مؤقّت وسيحلّ محلّ المسارَين الجنوبي والشمالي»، مجدّداً القول إن المسار الجنوبي «غير قانوني وغير آمن ومخالف لمذكرة التفاهم». وكرّرت الخارجية الإيرانية أن «إدارة مضيق هرمز وأمنه هما من مسؤوليات إيران»، مشيرةً إلى أن طهران ستعتمد آليات لمراقبة الملاحة وتقديم خدمات للسفن، مضيفةً أن «استيفاء رسوم لقاء هذه الخدمات أمر طبيعي»، وإن لم تكن مسألة الرسوم قد طُرحت في المباحثات الحالية مع عمان. وفي الإطار نفسه، بدا لافتاً ما أورده التلفزيون الإيراني من أن المضيق «لن يُفتح بقرار أو بتغريدة صادرة عن الرئيس الأميركي»، وأن إدارة الممرّ والسيطرة عليه تقعان بيد إيران. وحذّر من أن أيّ جهة تحاول تجاوز ذلك ستعامَل «بوصفها هدفاً مشروعاً». ورغم استمرار المباحثات حول «هرمز»، ذكرت «بلومبرغ» أن التوصّل إلى اتفاق بشأن المضيق «لا يزال بعيداً في هذه المرحلة»، مشيرةً إلى أن «إيران تعارض إجراء محادثات مباشرة مع الولايات المتحدة». وجاء هذا في وقت عرض فيه وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، في اتصال هاتفي مع نظيره الباكستاني، مستجدّات المحادثات مع مسقط، مؤكداً «عزم طهران مواصلة المفاوضات لتحديد المسارات الآمنة في المضيق». وفي ظلّ استمرار الشدّ والجذب، بقيت الأسواق شديدة الحساسية. إذ ارتفع سعر الغاز الأوروبي 8%، فيما صعدت أسعار النفط بأكثر من 5%، في انعكاس مباشر لاستمرار الغموض بشأن عودة الملاحة في «هرمز». على خطّ موازٍ، ومع استمرار تعثّر العودة إلى المسار التفاوضي بين واشنطن وطهران، سُجّلت تغييرات واسعة جديدة في القيادة الإيرانية. فبعد تعيين القائد السابق لـ«الحرس الثوري»، محسن رضائي، أميناً لـ«المجلس الأعلى للأمن القومي»، صدرت قرارات عن المرشد الأعلى، آية الله مجتبى خامنئي، بتعيين ستة قادة رفيعي المستوى في القوات المسلحة و«الحرس الثوري» و«قوات التعبئة». وبموجب هذه القرارات، تولّى اللواء علي عبداللهي رئاسة هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة، فيما عُيّن العميد كيومرث حيدري نائباً له. كذلك، تسلّم اللواء أحمد وحيدي قيادة «الحرس الثوري»، واللواء مصطفى إيزدي منصب نائبه، فيما أُسندت قيادة القوة البحرية في «الحرس» إلى العميد البحري علي عظمائي، ورئاسة منظمة «تعبئة المستضعفين» إلى حسين طائب.

(الأخبار)

تولّى اللواء احمد وحيدي قيادة «الحرس الثوري» (من الويب)

قطر

مخاوف من «السيناريو الأسوأ» انكماش حادّ ينتظر الاقتصاد

سلام محمد

لعلّ أبرز ما يميّز الخسائر الاقتصادية التي مُنيت بها دولة قطر في خلال الحرب على إيران، ليس ثقل حجمها فقط، وإنما أيضاً قصر الفترة الزمنية التي تحقّقت فيها. ففي الأيام الأولى للحرب، تعرّض المركز الرئيس لصناعة الغاز القطري، والمتمثّل في راس لفان، لهجوم إيراني مباشر تسبّب بأضرار كبيرة أدّت إلى تعطّل نحو 17% من صادرات الغاز المسال للبلاد، والتي يمكن وصفها بأنها القلب الذي يغذّي جسد الاقتصاد القطري.

وبحسب تصريحات المسؤولين القطريين، فإن خسارة الدوحة من جرّاء ذلك الهجوم الذي استهدف استثماراً لشركة نفطية أميركية، قُدّرت سنوياً بأكثر من 20 مليار دولار، هي عبارة عن قيمة الإيرادات التصديرية السنوية المفقودة، فضلاً عن الحاجة إلى فترة زمنية تراوح ما بين 3 و5 سنوات لإعادة إصلاح الأضرار الحاصلة، واستعادة البلاد لقدراتها التصديرية السابقة. وخسارة هذا الحجم الكبير من الإيرادات، من شأنها أن تنعكس مباشرة على ميزان المدفوعات، الإيرادات الحكومية، تنفيذ الموازنة السنوية، وعلى نموّ الناتج المحلي الإجمالي.

ومع توسّع دائرة الحرب، لم تقف خسائر الدوحة عند هذا الحدّ، إذ باتت صناعة الغاز المُسال تواجه مشكلتَين أساسيتَين: الأولى، تعطّل جزء ليس بالقليل من قدراتها الإنتاجية من جرّاء استهداف المباشر لأكثر من مُنشأة غازية؛ علماً أنه إذا صحّت فعلاً التقديرات القطرية بالحاجة إلى ما لا يقلّ عن ثلاث سنوات لإصلاح ما تَضرّر، فهذا يعني أن هناك خسارة في الإيرادات قد تصل إلى نحو 60 مليار دولار. وأمّا المشكلة الثانية، واللاحقة لحادثة استهداف مُنشآة راس لفان، فكانت مع توقّف حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، والذي هو بمنزلة شريان الحياة لصادرات الغاز المُسال القطري، إذ تُظهر بيانات منظّمة «أوابك» أن صادرات قطر من الغاز الطبيعي بواسطة الناقلات راوحت كمياتها خلال الفترة الزمنية الممتدّة بين عامَي 2019 و2023، ما بين 106,29 مليارات متر مكعّب و105,54 مليارات متر مكعّب. وعليه، فإن استمرار تعطّل حركة الملاحة في المضيق من شأنه أن يسهم في زيادة قيمة الإيرادات التصديرية المفقودة، ولا سيما أن الأمر لا يتعلّق بتصدير الغاز المُسال فقط، وإنما أيضاً بتصدير منتجات بتروكيماوية أخرى أساسية.

في مواجهة هاتَين المشكلتَين، وجدت قطر نفسها، ورغم لجوئها إلى بند القوة القاهرة في تعاقداتها، تتحوّل من بائع للغاز الطبيعي إلى مشترٍ له بغية المحافظة على زبائنها وسمعتها التعاقدية. وبحسب المعلومات التي نشرتها وكالة «رويترز»، فإن شركة قطر اشترت خلال العام الحالي نحو 33 شحنة غاز من الولايات المتحدة لتعويض اضطرارها الإمدادات الناتجة من الحرب وإغلاق «هرمز»، قُدّرت قيمتها بنحو مليار دولار، وهي قيمة تعادل تقريباً ثلث صادرات البلاد الشهرية المعتادة قبل الحرب. وفي حين تمّ شراء الغاز للحفاظ على إمدادات العملاء في عدّة دول أبرزها: كوريا الجنوبية، تايوان، بنغلادش، الهند، واليابان، عَدّ ذلك من منظور الخبراء الاقتصاديين تطوّراً بالغ الأهمية؛ نظراً إلى أن جزءاً من الإيرادات التي كانت ستتحوّل إلى فائض قطري، أصبح يُستخدم في شراء غاز بديل بأسعار مرتفعة.

> شهدت الأسابيع الأولى من عمر الحرب توقّف جميع الرحلات الجوية من وإلى البلاد

الترانزيت الجوي أيضاً

إلى جانب ما تقدّم، شهدت الأسابيع الأولى من عمر الحرب توقّف جميع الرحلات الجوية من وإلى البلاد، في حين تتحدّث البيانات المتداولة عن إلغاء ما يزيد على ألفَي رحلة جوية في «مطار حمد الدولي». ونظراً إلى أن قطر سعت منذ عدّة سنوات، عبر شركة طيرانها، لتحويل مطاراتها إلى مركز عالمي للترانزيت، فقد أدّى ذلك إلى جعْل خسائرها مضاعفة. فمن جهة، توقّفت الرحلات الجوية من وإلى البلاد، وهذا ما تسبّب بخسائر لشركة الطيران الوطنية وشركات الخدمة العاملة في المطارات وعلى مستويات القدوم السياحي؛ فبعدما قُدّر عدد السياح الذين قصدوا البلاد العام الماضي بأكثر من خمسة ملايين سائح، يبدو أكيداً أن قطر لن تكون قادرة في العالم الحالي على تحقيق رقم مماثل أو أقل منه. ومن جهة ثانية، كان لاختيار شركات الطيران العالمية محطات ترانزيت جديدة بعيداً عن المنطقة الملتهبة، أثره المباشر على حجم إيرادات الترانزيت. ومع أن القطاع عاد ليشهد تحسّناً ملحوظاً إثر الإعلان عن التوصّل إلى مذكّرة تفاهم بين واشنطن وطهران في شهر حزيران الماضي، إلا أن خرق الأولى للمذكّرة، وقيامها بشنّ ضربات متتالية على مواقع إيرانية، رفعا مجدّداً من مستوى مخاطر الطيران والسفر إلى عموم دول الخليج. وبالتالي، فإن عودة هذا القطاع لا يزال بطيئاً، في انتظار ما ستسفر عنه الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى العودة إلى تنفيذ المذكّرة.

انكماش مؤقّت

في ضوء ما سبق، ترجّح التوقّعات الدولية حدوث انكماش - تتباين نسبته بين جهة وأخرى - في الاقتصاد القطري هذا العام. ففي أحدث رقم رسمي صادر عن «صندوق النقد الدولي»، تمّ تقدير نسبة ذلك الانكماش بنحو 8,6%، وهو ما يمثّل أعلى مستوى متوقّع بين دول «مجلس التعاون الخليجي». أمّا البنك الدولي، فقدّر في تقريره الصادر في نيسان/أبريل الماضي، أن ينكمش الناتج القطري بنحو 5,7% في العام الحالي. إلّا أن تلك التوقّعات لا تعني أن الاقتصاد القطري على وشك الدخول في أزمة شديدة؛ فالمؤسّستان الدوليتان السابق ذكرهما تشيران إلى أن الانكماش، وإن مثّل صدمة قاسية، إلّا أنه سيكون مؤقتاً؛ إذ حالما تعود حركة الملاحة البحرية عبر مضيق هرمز إلى سابق عهدها، وتتمّ المباشرة بإصلاح المنشآت المتضرّرة، فإن اقتصاد قطر سيكون على موعد مع معدّل نمو كبير في ناتجه المحلّي خلال العام القادم، قدّر «صندوق النقد» نسبته بنحو 8,6%، و«البنك الدولي» بنحو 5,7%.

ومما يعزّز من احتمالات النموّ تلك، ما تتمتّع به الدوحة من إمكانات وقدرات كبيرة تتمثّل أساساً في جهازها الاستثماري الكبير، والفوائض المالية الضخمة التي كوّنتها على مدار السنوات الماضية، وعقود الغاز الطويلة الأجل الموقّعة مع دول عدة، فضلاً عن البنية التحتية المتقدّمة التي تمتلكها، والأهمّ أسعار الغاز المرتفعة عالمياً نتيجة الحرب، والتي تعمل حالياً، ولو بشكل جزئي، لمصلحتها. ويعني ذلك أن قطر - كما السعودية والإمارات - تخسر الكمّيات، لكنها تستفيد من ارتفاع السعر.

لكن ماذا لو استمرّت الحرب أو توسّعت - وهو ما يمثّل الخيار الأسوأ للعام القادم -؟ تستبعد غالبية المؤسسات الدولية والأممية هذه الفرضية في تقاريرها الدورية، وذلك لسبب رئيس، وهو أن استمرار إغلاق مضيق هرمز، أو توسيع دائرة الحرب لتشمل منشآت الطاقة والبنى التحتية، لن يكون في مصلحة أيّ طرف، وستكون تبعاته على الاقتصاد العالمي كارثية. ولذا، فإن غالبية التوقّعات تُبنى على السيناريو الآخر المتمثّل في أن الولايات المتحدة ستكون مُجبَرة على وقف حربها على إيران، إمّا بسبب الانتخابات النصفية أو بسبب مخاوفها من معاودة حصد الفشل في أيّ معركة جديدة مع طهران، فضلاً عن الضغوط العالمية التي تواجهها من جرّاء المخاوف من تفاقم تبعات أيّ تصعيد جديد على الاقتصاد العالمي. وربّما ما تعرّضت له قطر من خسائر مباشرة من جرّاء ضربة واحدة تستهدف منشأة حيوية، يمثّل نموذجاً مما ينتظر المنطقة والعالم في ما لو استمرّت الحرب أو توسّعت.

باتت صناعة الغاز المُسال تواجه مشكلتَين اساسيتَين (أرشيف)

اليمن

استهداف مقرّ «التحالف» في عدن صنعاء توسّع رقعة العمليات الاستباقية

صنعاء - رشيد الحداد

كثّفت قوات صنعاء، أمس، قصفها مقرّات «التحالف» الذي تقوده السعودية في مدينة عدن وعدد من المحافظات، مستخدمةً الطائرات المُسيّرة في هجمات ضدّ تمركز القوات الموالية للرياض، ومخازن السلاح في المدينة والساحل الغربي ومحافظتَي مأرب وأبين. ووفق مصادر محلّية في عدن تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن سماء المدينة تحوّلت إلى ساحة معركة نتيجة اشتباك الدفاعات الجوية التي دفعت بها السعودية لحماية مقرّاتها، مع الطائرات المُسيّرة المهاجمة. وأضاف المصادر أن عدداً من المُسيّرات اخترق الدفاعات في طريقه إلى استهداف مقرّ «التحالف» الذي تتّخذه الرياض مركزاً رئيساً لإدارة الملف العسكري واللوجيستي في المحافظات الجنوبية والشرقية، ويديره الحاكم العسكري السعودي، فلاح الشهراني، ويقع في مديرية البريقة غربي عدن.

في الوقت نفسه، أكّدت مصادر محلية في مدينة المخا غربي محافظة تعز، تعرّض المدينة لعمليات هجومية مُكثّفة، فجر أمس، حيث تداول ناشطون مشاهد لطائرات مُسيّرة وهي تحلّق في السماء، وأخرى لانفجارات مخازن أسلحة. وإذ تحدّثت حكومة عدن عن استهداف ميناء المخا بنحو 30 مُسيّرة، واعتبرت ذلك هجوماً على أعيان مدنية، حمّل قائد الدفاع الساحلي في قوات صنعاء، محمد القادري، الفصائل التابعة لـ«التحالف»، مسؤولية تحويل الميناء إلى ثكنة عسكرية، في حين أكّد مصدر عسكري تمكّن قوات صنعاء من استهداف عدد من مخازن السلاح وتدمير 8 زوارق عسكرية سريعة قدّمتها واشنطن ولندن كدعم لمجموعات طارق صالح، مطلع العام الجاري.

كذلك، اتّسعت عمليات صنعاء الاستباقية إلى مناطق أخرى، مستهدفةً تعزيزات عسكرية سعودية جديدة. وذكرت مصادر محلية في محافظة أبين أن عدداً من الطائرات المُسيّرة استهدف معسكرات تابعة لفصائل موالية للرياض. وأشارت إلى سماع دويّ انفجارات في معسكر «عكد» الذي كان تنظيم «القاعدة» يستخدمه كمقرّ لعملياته في المحافظة، بدعم سعودي. وفي محافظة مأرب، تحدّثت مصادر محلية عن سماع دويّ انفجارات في ضواحي المدينة، أعقب تحليقاً مُكثّفاً للطيران المُسيّر. كما أعلنت السلطات المحلية لحزب «الإصلاح» في مأرب حالة الاستنفار القصوى تحسّباً لأيّ هجوم بري من قِبل قوات صنعاء، خصوصاً مع امتداد التوتر إلى خطوط التماس شرق المدينة.

وبالتزامن مع تصعيدها عملياتها العسكرية، وجّهت صنعاء أكثر من رسالة إلى الرياض والفصائل الموالية لها في الداخل، أكّدت فيها أنها «لن تسمح للعدو باستخدام أراضي الجمهورية اليمنية كمنطلق لأيّ عمليات عدائية، وأن قواتها سوف تقصف أيّ تحشيدات أو تعزيزات في أيّ محافظة يمنية»، وفق ما نشره «الإعلام الحربي». أمس، وترافقت هذه الرسالة مع نشر مقاطع فيديو لعملية استهداف تحشيدات سعودية في الساحل الغربي، أظهرت فيها صنعاء عدداً من الصواريخ والطائرات المُسيّرة المُستخدمة من الجيل الأول، وهو ما عدّه مراقبون رسالة إلى الرياض بأن أحدث الصواريخ والمُسيّرات لم تُستخدم بعد في العمليات الداخلية.

الدخان يتصاعد من ميناء المخا بعد قصفه من قبل قوات صنعاء (من الويب)

سوريا

زرع أجهزة وتجنيد خلايا الاحتلال يُطبق على حوض اليرموك

دمشق - الأخبار

يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي، منذ سقوط النظام السابق، تعزيز سيطرته الأمنية في جنوب سوريا، مستخدماً مروحة متّسعة من الأدوات الميدانية والاستخبارية التي تستهدف الأرض والسكان على حدّ سواء. وفيما تتصدّر التوغّلات البرية قائمة الاعتداءات، بما يتخلّلها من إقامة حواجز ودهم للمنازل وتفتيش للمارة، سجّل مطلع آب تصعيداً إسرائيلياً ملحوظاً، ولا سيما في محافظة درعا التي شهدت نحو 10 اعتداءات، وتُضاف إلى نحو 50 انتهاكاً سجّلت خلال تموز الماضي. فإلى جانب التوغلات في منطقة حوض اليرموك وإطلاق النار في اتّجاه الأحياء السكنية، استأنف العدو شقّ طريق في وادي الرقاد في حوض اليرموك ضمن «المنطقة العازلة»، وتحديداً مقابل قرية معرية في ريف درعا الغربي.

وتبرز خطورة هذا الإجراء بالنظر إلى دور الوادي الحيوي في تغذية سبعة سدود استراتيجية، أبرزها سدّ المنطرة في القنيطرة، والذي بات، بحسب ما أفادت به مصادر أهلية «الأخبار»، تحت سيطرة إسرائيلية مطلقة؛ إذ تتوغّل الدوريات الإسرائيلية في اتجاهه بصورة منتظمة، وتتّخذ من منتزه شعبي قريب منه نقطة تمركز لها. وبحسب المصادر نفسها، يرافق مهندسون الدوريات العسكرية إلى المنطقة، حيث يشرفون على عمليات الحفر والتوغّل، وسط اشتباه الأهالي في قيامهم -إلى جانب استطلاع مجاري المياه- بزرع أجهزة مجهولة النوع والهدف بالقرب من السدود.

كذلك، يستغلّ الاحتلال فترات اصطياف السكان في محيط هذه السدود لتوفير غطاء للاجتماعات التي يجريها مع خلايا عاملة على الأرض. والخلايا هذه، وفق المصادر، يجمع المعلومات وإعداد قواعد بيانات تتضمّن أسماء السكان والقرى التي لا تزال توجد فيها أسلحة، ولو كانت فردية، فضلاً عن تزويد استخبارات العدو بمعلومات حول تحرّكات أفراد محدّدين. وفي الموازاة، يعمد الاحتلال، في أثناء توغلاته، وعبر استبيانات شخصية يجريها مع الأسر والأفراد، إلى عرض خدمات تتّصل بحفر آبار للمياه وتقديم مساعدات معيشية بصورة مستمرّة، مستفيداً من الوضع الاقتصادي المتردّي -وهشاشة حضور السلطة الانتقالية السورية في الجنوب-، ومحاولاً تعزيز نفوذه المباشر داخل المجتمعات المحلّية.

> لا يزال أكثر من 46 مواطناً سورياً معتقلين في السجون الإسرائيلية

أما في شمال القنيطرة، فبرز، منذ منتصف تموز الماضي، سعي إسرائيلي إلى تشديد الرقابة؛ إذ عمد الاحتلال إلى تركيب كاميرات مراقبة كهروبصرية/ ميدانية في قريتَي الصمدانية الغربية والصمدانية الشرقية، وذلك بهدف رصد حركة السكان والمنطقة الحدودية. وبحسب المعطيات الميدانية، فإن تركيب مثل هذه الأجهزة يعكس، في جزء منه، محاولة إسرائيلية للإيحاء بوجود ثغرات أمنية عبر إظهار خطوط رصد نشطة، ومن ثمّ تعزيز الرقابة القسرية وتكريسها على حركة الأهالي. لا سيما وأن الكاميرات تراقب مساحات زراعية تشكل ميدان عمل طبيعي لسكان المنطقة. ويتقاطع هذا الإجراء مع طبيعة الإنذارات التي يوجّهها الاحتلال إلى أهالي الجنوب، والتي بات بطالبهم فيها بضبط حركة الدراجات النارية والسيارات داخل القرى القريبة من الشريط الفاصل مع الجولان المحتلّ، تحت طائلة الإيذاء والاعتقال في حال مخالفة تعليماته، بحسب ما كشفته مصادر محلية في حديثها إلى «الأخبار».

إلى ذلك، أفرج الاحتلال أخيراً عن خمسة سوريين كان قد اعتقلهم قبل نحو عام، من بينهم عنصر في جهاز «الأمن العام» السوري، بالإضافة إلى مدنيين آخرين من أرياف القنيطرة ودمشق ودرعا. وأفادت مصادر مقرّبة من المفرَج عنهم، في حديث إلى «الأخبار»، بأن ثمّة توقعات بالإفراج عن معتقلين آخرين، بعدما أمضوا فترات اعتقال بلغت عاماً كاملاً أو أكثر بقليل، وهي مدّة تتفاوت من معتقل إلى آخر تبعاً لمقتضيات تطبيق إسرائيل قانون «المقاتل غير الشرعي».

ويترقّب عدد كبير من الأهالي الإفراج عن أبنائهم؛ إذ لا يزال أكثر من 46 مواطناً سورياً معتقلين في السجون الإسرائيلية، من دون توضيح لمصيرهم. غير أن مصادر أمنية نبّهت، في حديثها إلى «الأخبار»، إلى أن عمليات الإفراج لا تعني تراجع نشاط الاحتلال في هذا الملفّ؛ إذ قد تتزامن مع حالات الإفراج حملات اعتقال جديدة ومنظّمة، بدوافع غير معروفة، قد يرجع بعضها إلى توافر ميزات شخصية تتعلّق بالطرف المستهدَف وبيئته المحيطة.

البحرين

محاكمة جماعية لرجال الدين: البحرين تنتقم من رافضي التطبيع

سناء أحمد إبراهيم

«مصير المذهب الشيعي في البحرين وعلمائه وخطبائه وكتّابه ومعلميه وعموم مبغضيه والمحبين على ما يتعلّق بأسسه وفقهه من أسئلة المواطنين، هو تحت التهديد الوجودي الشديد»؛ بهذه الكلمات، حذّر المرجع الديني البحريني، آية الله عيسى قاسم، من تداعيات التضييق الذي يتعرّض له المواطنون في البحرين، بذريعة «التعاطف» مع إيران. ويأتي ذلك في ظلّ تصاعد لافت في الأحكام والمحاكمات الانتقامية في حقّ رجال الدين المعتقلين على خلفية آرائهم ومواقفهم حول خطورة التطبيع مع العدو الإسرائيلي، وأهمية عدم الانخراط في الحرب على إيران خدمةً للكيان والولايات المتحدة.

وتُظهر مجريات قضية 41 عالم دين شيعي لا يزالون يقبعون في السجن منذ آذار الماضي، إصرار السلطات على ليّ ذراع هؤلاء. إذ بيّن رئيس «هيئة شؤون الأسرى» في البحرين، جعفر يحيى، في حديثه إلى «الأخبار»، أن مجريات جلسات المحاكمة التي بدأت خلال تموز الفائت لرجال الدين المعتقلين، أظهرت أنها «محاكمات مسيّسة وتخلو من معايير العدالة»، مشيراً إلى أن هؤلاء «أُجبروا على توقيع آلاف الأوراق من الإفادات من دون السماح لهم بقراءتها تفصيلياً، كما تعرّض محاموهم لمضايقات ومُنعوا من الاطّلاع على ما في داخل تلك الإفادات أو معرفة تفاصيل القضية». ويضيف يحيى أن توقيع المعتقلين «جاء تحت التهديد بانتهاك حرمات أعراضهم أو تعريضهم للاغتصاب»، متوقّعاً أن «تكون الأحكام قاسية بحقّهم، وأن تصل إلى 25 سنة في الحدّ الأدنى». ويشير يحيى إلى أن المحاكمات التي جاءت على خلفية اتهامات بـ«قضايا خيانة الوطن، والتخابر ضدّه، والحصول على أموال من الخارج»، اتّسمت بـ«السرعة والضبابية»، مضيفاً أن السلطات «لم تترك نوعاً من الاتهامات المتعلّقة بقضايا الإرهاب إلا وألصقتها بالعلماء المعتقلين، على غرار دعم «منظمات إرهابية»، بالإشارة إلى المقاومتَين اللبنانية والعراقية، إلى جانب إيران».

وتتقاطع تصريحات يحيى مع ما أكدته معلومات كشفت عنها جمعية «الوفاق» بشأن ظروف احتجاز العلماء، وما تعرّضوا له من إهانات قاسية بأوامر من جهات رسمية عليا. وبحسب الجمعية، شملت الانتهاكات «الضرب والشتائم والبصق والتهديد بالاعتداءات الجنسية»، فضلاً عن ممارسة «ضغوط عليهم لإجبارهم على توقيع اعترافات مفبركة». وأضافت أن عدداً من العلماء ورؤساء الحوزات العلمية «تعرّضوا لاعتداءات جسدية على أيدي ضباط»، في ظلّ أوامر تهدف إلى «إخضاعهم لمزيد من الإذلال والمعاملة القاسية»، في انتهاك خطير للكرامة الإنسانية. ولم تقتصر الانتهاكات على الاعتداء الجسدي، بل امتدّت إلى الإساءة إلى المعتقدات الدينية، وذلك عبر «توجيه شتائم للمذهب الجعفري والاستهزاء بعقائد الشيعة ورموزهم الدينية، والإساءة إلى أهل البيت (ع)، وشعائر المذهب، وأئمته، وعلمائه، ومقدساته، وأحكامه الفقهية»، في ما يعكس تصعيداً طائفياً غير مسبوق في البلاد.

> شملت الانتهاكات بحق رجال الدين المعتقلين «الضرب والشتائم والبصق والتهديد بالاعتداءات الجنسية»

وتزامن الكشف عن مجريات قضية العلماء مع اتصال هاتفي في الـ26 من تموز بين ملك البحرين، حمد بن عيسى، والرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، ما أثار ردود فعل غاضبة في أوساط البحرينيين الذين يتمسّكون برفض التطبيع مع الكيان الإسرائيلي. وفي السياق، اتهمت جمعية «الوفاق» السلطة، بأنها «تغرّد خارج السرب وتظنّ بأن الكيان يقدّم لها غطاء، وهو بلا غطاء ولا يحترمه أحد في العالم إلا الفاقدون للأمل في هذه المنطقة والعالم». وأشارت إلى أن «اتفاقيات أبراهام» أثبتت مدى استغلال الاحتلال للأنظمة المنخرطة فيها لشرعنة المزيد من عمليات الإبادة وجرائم الحرب، معتبرةً أن ما يمارسه النظام الحاكم يمثّل خطراً استراتيجياً على الأمن القومي، ويتعارض مع مواقف شعب البحرين، و«يمثّل جريرة بحقّ المنطقة بأكملها».

ومن جهته، حذّر عيسى قاسم، في بيان صدر قبل أيام، من انجرار بعض الأنظمة العربية إلى ما وصفه بـ«المؤامرة الأميركية - الصهيونية» التي تستهدف الأمّة الإسلامية، داعياً «علماء البحرين» إلى «الردّ على الاستهداف الوجودي للمذهب الشيعي من قِبل النظام الخليفي». ومن داخل السجون، سبق لمجموعة من معتقلي الرأي أن أعربوا عن رفضهم لما وصفوه بـ«استهداف الدين وعقيدة الشعب الأصيل عبر النيل من رجال الدين». يشار إلى أن السلطات البحرينية نفّذت حملة اعتقالات غير مسبوقة شملت أكثر من 50 رجل دين شيعي على دفعتَين، متّهمةً إياهم بالترويج لما سمّته «فكر ولاية الفقيه»، بالإضافة إلى الارتباط بـ«الحرس الثوري الإيراني».

الكرة الإنكليزية

«ميركاتو» مُشتعل في إنكلترا... صفقات بمـئات الملايين!

تشهد كرة القدم الأوروبية موجة إنفاق هائلة. مئات الملايين صُرفت وأخرى قيد الدفع تجعل «الميركاتو» الجاري واحداً من الأكثر صرفاً وتحديداً في الدوري الإنكليزي الممتاز

حسين فحص

مع إسدال الستار على الموسم الكروي 2025/2026، بدأت أندية كرة القدم تعمل جاهدةً لتحسين تشكيلة الفريق، من خلال التوقيع مع لاعبين أو التخلّي عن آخرين.

وكان لافتاً هيمنة أندية الدوري الإنكليزي الممتاز على سوق الانتقالات الذي يمتد حتى الأول من سبتمبر/أيلول، مستحوذاً على حصة الأسد من أكبر الصفقات المُبرمة حتى الآن.

شهد الميركاتو الجاري صفقات ضخمة في إنكلترا، برزَ منها انتقال الجناح الإنكليزي مورغان روجرز من أستون فيلا إلى تشيلسي مقابل 117 مليون جنيه إسترليني، ومتوسط الميدان الإنكليزي إليوت أندرسون من نوتنغهام فورست إلى مانشستر سيتي مقابل 116 مليون جنيه إسترليني، كما متوسط الميدان الإيطالي ساندرو تونالي من نيوكاسل يونايتد إلى توتنهام هوتسبير مقابل 92,5 مليون جنيه إسترليني، والبرتغالي ماتيوس فيرناندیز من وست هام إلى توتنهام مقابل 85 مليون جنيه إسترليني، بالإضافة إلى متوسط الميدان البرازيلي برونو غيماريش الذي انتقل من نيوكاسل إلى أرسنال في صفقةٍ كلّفت خزائن «الغانرز» نحو 75 مليون جنيه إسترليني. تبعاً لهذه الأرقام، لم تعد الصفقات التي تُلامس أو تتجاوز قيمتها الـ 100 مليون جنيه إسترليني أمراً استثنائياً كما الحال في الماضي، عندما كانت صفقة انتقال بقيمة 100 مليون جنيه إسترليني حدثاً نادراً.

انتقل الجناح الإنكليزي مورغان روجرز من استون فيلا إلى تشيلسي مقابل 117 مليون جنيه إسترليني

التركيز على الوسط

بعيداً من الأرقام الضخمة التي أسهمت الأندية الإنكليزية بارتفاعها تبعاً لإيرادات «بريميرليغ» من البث التلفزيوني، والدخل التجاري، وهياكل الأجور... بالإضافة إلى التضخّم النسبي في الأسعار نتيجة منافسة أندية أخرى على اللاعب نفسه وتأثير كأس العالم المباشر... ما كان لافتاً المراكز التي استثمرت فيها الأندية الإنكليزية خلال الميركاتو الجاري، والتي تموضعت غالبيتها في وسط الملعب.

برزَ لاعبو خط الوسط كلاعبين ذوي قيمة عالية هذا الصيف. بالإضافة إلى أندرسون وتونالي وفرنانديز وغيماريش، كان لافتاً انتقال البرازيلي أندريه سانتوس من تشيلسي إلى مانشستر يونايتد مقابل 50 مليون جنيه إسترليني، ويوهان مانزمبي من فرايبورغ إلى أستون فيلا مقابل 59,5 مليون جنيه إسترليني، ومامادو سنغاري من ليلس إلى برينتفورد مقابل 38 مليون جنيه إسترليني، مما يعكس رغبة الأندية الإنكليزية المتزايدة للسيطرة على خط الوسط باعتباره أساساً للخطط التكتيكية.

ففي كرة القدم الحديثة، يُشكّل لاعب الوسط مركز ثقل الفريق، حيث يُتوقّع منه أن يُسهم في بناء الهجمات، والضغط، واستعادة الكرة، وصناعة الفرص، والتسجيل...

> برزَ لاعبو خط الوسط كلاعبين ذوي قيمة عالية هذا الصيف

انتقالات داخلية

كانت لافتة أيضاً خلال سوق الانتقالات الجاري الصفقات الداخلية، التي تحدث داخل الدوري الإنكليزي بين مختلف الأندية.

تشتري أندية «بريميرليغ» لاعبين باهظي الثمن من بعضها البعض، ثم تعيد هذه الأندية استثمار الأموال، ويستمر الإنفاق في التداول داخل الدوري. أبرز نموذج على ذلك ربما مثّله نادي تشيلسي الذي باع أندريه سانتوس إلى مانشستر يونايتد وتيريك جورج إلى إيفرتون وأعار اليخاندرو غرناتشو إلى أستون فيلا، ليستقدم في المقابل مورغان روجرز من أستون فيلا وماكسينز لاكروا من كريستال بالاس وداني ويلبيك من برايتون وجوردان هيندرسون من برينتفورد. أما النتيجة، فهي سوق انتقالات محلية باهظة الثمن.

هي فترة انتقالات مميزة تشهدها الكرة الإنكليزية، يتم التركيز خلالها على لاعبي الوسط والانتقالات الداخلية. الأندية تسعى إلى تحسين نفسها قبل انطلاق صافرة البداية في 21 الشهر الجاري بين البطل أرسنال والصاعد حديثاً كوفنتري، في موسم ستحاول فيه أندية «بريميرليغ» جاهدةً إسقاط فريق المدفعجية عن عرشه.

أخبار عالمية

السوبر الأوروبي غداً الأربعاء

يستعد بطل دوري أبطال أوروبا باريس سان جيرمان لمواجهة بطل الدوري الأوروبي أستون فيلا في نهائي كأس السوبر الأوروبي لموسم 2026-2027، في مباراة يترقبها عشاق الكرة الأوروبية بوصفها الافتتاحية الرسمية للموسم الجديد، وذلك غداً الأربعاء الساعة 22:00 بتوقيت بيروت على أرضية ملعب ريد بول أرينا في سالزبورغ بالنمسا. ويسعى باريس سان جيرمان الفرنسي بقيادة المدرب لويس إنريكي إلى تحقيق إنجاز نادر بالاحتفاظ بلقب كأس السوبر الأوروبي للموسم الثاني على التوالي، وهو أمر لم يتمكن من تحقيقه في العصر الحديث سوى ريال مدريد في موسمي 2016 و2017. الفريق الباريسي كان قد تغلب على توتنهام بركلات الترجيح في نسخة الموسم الماضي بمدينة أوديني الإيطالية.

في المقابل، يدخل أستون فيلا بقيادة المدرب أوناي إيمري هذه المواجهة وهو لا يزال يعيش أجواء الفرحة بعد تتويجه بلقب الدوري الأوروبي على حساب فرايبورغ في إسطنبول. ويأمل النادي الإنكليزي تكرار إنجازه التاريخي عندما فاز بكأس السوبر الأوروبي عام 1983 على حساب برشلونة بمجموع نتيجتي الذهاب والإياب.

إطلاق روزنامة بطولات أفريقيا

أعلن الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (كاف) تفاصيل أجندة مسابقاته خلال الفترة المقبلة، التي تتضمن مواعيد عدد من البطولات القارية على مستوى المنتخبات والأندية، إلى جانب تحديد الدول المستضيفة لعدد من بطولات الفئات السنية. وقال «كاف» في بيان عبر موقعه الرسمي عصر أمس الإثنين إن بطولة كأس الأمم الأفريقية 2027، التي تستضيفها كينيا وتنزانيا وأوغندا بصورة مشتركة، ستُقام خلال الفترة من 19 حزيران إلى 17 تموز 2027، وستنطلق التصفيات المؤهلة للبطولة بدءاً من سبتمبر/أيلول المقبل.

وأضاف أن جنوب أفريقيا ستستضيف مباراة كأس السوبر الأفريقي، التي تجمع مامیلودي صن داونز، بطل دوري أبطال أفريقيا، واتحاد العاصمة الجزائري، بطل كأس الكونفدرالية، يوم 8 تشرين الثاني المقبل بمدينة تشواني. وكشف «كاف» عن استضافة مصر بطولة كأس الأمم الأفريقية تحت 23 عاماً 2027، التي ستكون بمثابة التصفيات الأفريقية المؤهلة لمنافسات كرة القدم بدورة الألعاب الأولمبية المقررة في لوس أنجلوس عام 2028.

وعلى مستوى بطولات الأندية، أعلن كاف انتهاء، من إجراء قرعة الأدوار التمهيدية لدوري أبطال أفريقيا وكأس الكونفدرالية لموسم 2027/2026، حيث تُقام مباريات ذهاب الدور التمهيدي الأول خلال الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر/أيلول المقبل، وتُجرى مواجهات الإياب من 11 إلى 13 من الشهر ذاته.

كلمات متقاطعة 5151

افقيا

1- فيلسوف يوناني قديم – 2- أسلحة قديمة – فنانة لبنانية – 3- معركة شهيرة جرت بين الجيشين الفرنسي والسوري عام 1920 – 4- للنداء – أصيب بتكبة – مدينة في إمارة الفجيرة – 5- نوتة موسيقية – نظارات شمسية – 6- مجلة مالية إقتصادية إجتماعية لبنانية – اوثق وشد – 7- دولة عربية – هاج الدم – 8- عملة اسيوية – جرذ بالأجنبية – من الحبوب – 9- إحسان – إستيلائي واستعماري للبلاد – 10- يطوف بالليل من أجل الحراسة – نهر بين منشوريا وكوريا

عمودياً

1- اقذف بالحجر- من أشهر كتب جبران خليل جبران – 2- ثرى – انتزع من الغير قهراً – إله مصري – 3- إبن نوح وأبو الشعوب الساميّة – يعمر البيت – 4- دقيق القمح – نهر روسي – 5- ماخوذ بنشوة الخمر – ود – 6- حكام افغانستان – خنزير بري – 7- تُقال على الهاتف – جزيرة أندونيسية – 8- طيّار أميركي قطع المسافة بين نيويورك وباريس بالطائرة دون توقف – متشابهان – 9- نعم بالأجنبية – مدخل المنزل – رطوبة – 10- مدينة اميركية في تكساس

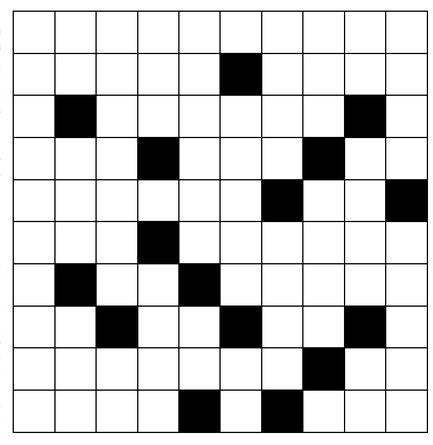

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- ادولف ساكس – 2- خيزران – تيه – 3- لار – سانا – 4- يم – كفن – تشخ – 5- سرّي – سوار – 6- سجن – غوار – 7- كبادوكيا – 8- كنساس – ست – 9- اش – رونق – 10- سفر التكوين

عمودياً

1- خليل سركيس – 2- أيام – 3- دزر – سنكسار – 4- ور – كر – باشا – 5- لاس فيغاس – 6- فنان – ود – رت – 7- ساوموك – 8- اتاتورك – نو – 9- كي – شا – يسقي – 10- سهى عرفات

sudoku 5151

	1							2
9			6	1		5	4	
2	3				4	8		
8			9	2				4
6			1		7			
	2	1				9		
7			5		1	6	2	
	8	9		4			5	7
				7				

حلول الشبكة السابقة

7	2	9	5	3	4	6	1	8
8	3	1	6	7	9	4	2	5
4	6	5	8	1	2	9	7	3
3	8	2	7	9	6	1	5	4
1	5	7	3	4	8	2	6	9
6	9	4	2	5	1	3	8	7
2	4	6	9	8	5	7	3	1
9	7	8	1	2	3	5	4	6
5	1	3	4	6	7	8	9	2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 448

كلمة السر من 5 حروف: أغنية للسيدة أم كلثوم

انت عمري – الامل – حب – حق – دليلي احتار – زعيم – سلوا قلبي – شوف – فكروني – فن – لسه فاكر – مصر – نهج البردة – نشيد – يا ظالمني – يا مجد – ياس – وداد

ف	ك	ر	و	ن	ي	ا	ه	س	ر					
ة	ج	م	ص	ر	ل	م	ل	د	ا					
د	د	ن	ف	ا	ل	و	ا	ي	ت					
ج	م	ر	م	ح	ا	د	ي	ر	ح					
م	ي	ل	ب	ق	و	أ	د	م	ا					
ا	ع	ر	ل	س	ق	ي	ع	ي	ي					
ي	ز	ب	ب	ت	ا	ح	ش	ت	ل					
ك	ي	ح	ش	و	ف	ا	ن	ن	ي					
ر	ك	ا	ف	ه	س	ل	ه	ا	ل					
ي	ا	ظ	ا	ل	م	ن	ي	ن	د					

حلول الشبكة السابقة: الطاسة

عملية حسابية 448

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	–		٪		=	8
+		X		X		
	X		٪	4	=	18
٪		٪		X		
	X	2	X		=	40
=		=		=		
13		39		80		

حلول الشبكة السابقة

91	٪	7	X	4	=	52
–		X		X		
15	X	6	٪	9	=	10
٪		+		٪		
4	X	7	X	3	=	84
=		=		=		
19		49		12		

شبكة العنكبوت 448

إعداد نعوم مسعود

1 – 4 دولة في اميركا الجنوبية
3 – 18 آخر امبراطور في الإمبراطورية الرومانية الغربية
16 – 21 عاصمة زامبيا
20 – 29 فنان عراقي له اغنية « سلمتك بيد الله »
28 – 31 مضيق بين ايران وأتحاد الامارات العربية
31 – 34 نوع من الحمام يُستخدم لنقل الرسائل
33 – 47 شاعر فارسي صاحب الطريقة المولوية اي الرقص الدائري عُرف بأسم « مولانا »
46 – 56 رئيس لبناني سابق
55 – 65 ديوان للشاعر العراقي بدر شاكر السياب
64 – 74 شاعر جاهلي من أصحاب المعلقات
72 – 76 بلدة لبنانية في قضاء بشري
76 – 79 صاحب مهنة وحرفة
79 – 83 دولة عظمى
82 – 85 نهر بين منشوريا وكوريا
89 – 84 صحيفة فرنسية
88 – 96 كتاب للشاعر اللبناني الياس ابو شبكة
95 – 96 عاصمة بابوا غينيا الجديدة
104 – 110 نهر روسي يصب في بحر كارا

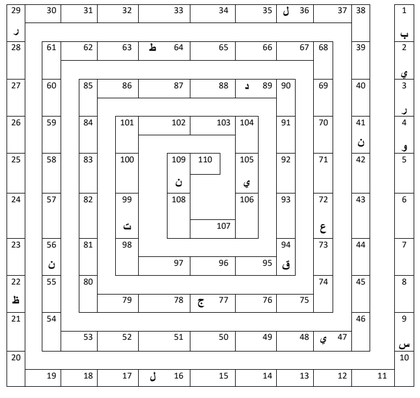

حل شبكة العنكبوت السابقة

مونتيسكيو – غوتنبرغ – غزال – القاسم المشترك الاكبر – بريجيت باردو – دوبامين – مينيرفا – فاسيلي زايتسيف – فاروق – قاسم امين – امين الجميل – لبنيا – الجامع – محمد صلاح – احمر – مرمر – مرقا – ادرنة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5151

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس إقليم كردستان العراق سابقاً. زعيم الحزب الديموقراطي الكردستاني

2+4+7+5 = واجبات مدرسية ■ 3+1+10+9 = عاصمة الأردن ■ 8+6+11+6 = يُصنع من العنب

حل الشبكة الماضية: **مرسيل بانيول**

مرآة الغرب

تتراكم الدعاوى القضائية حول «ميتا» على جبهات متعدّدة، من اتهامات بالإضرار بالمراهقين وانتهاك الخصوصية، إلى تسريح موظفين بالذكاء الاصطناعي ومخاطر النظارات الذكية. وبين الولايات المتحدة وبريطانيا والهند، تجد إمبراطورية مارك زوكربيرغ نفسها أمام اختبار متصاعد: هل باتت منتجاتها وخوارزمياتها أسرع من قدرة القانون على ضبطها؟

دعاوى قضائية من كل صوب
أسبوع أسود على «ميتا»

نزار نمر

يواجه عملاق التكنولوجيا الأميركي «ميتا» أسبوعاً عاصفاً من حيث الدعاوى القضائية حيال أمور مختلفة، فيما لا تزال الشركة تواجه استئنافاً من «هيئة التجارة الفيدرالية الأميركية» في قضية الاستحواذ «العدائي» على تطبيقَي «إنستغرام» و«واتساب»، ما قد يجبرها على بيعهما.

غرامة بـ942 مليون دولار

في حكم قضائي تاريخي، أمر قاضي ولاية نيومكسيكو «ميتا» بدفع

> **استغلال النظّارات لتصوير نساء في أماكن عامّة من دون علمهنّ**

عقوبة تصل إلى 942 مليون دولار، بتهمة تضليل الجمهور وتعمّد تقديم الأرباح على الصحة العقلية للمراهقين. وشبّه القاضي برايان بيدشايد أثر منصّات «ميتا» بالتلوث البيئي، مصرّحاً أنّ «الأذى النفسي والاستغلال الجنسي للأطفال هو التلوّث الذي يجب استئصاله». ومن المقرّر توجيه معظم أموال الغرامة لتمويل برامج علاج الصحّة النفسية للشباب.

إلى جانب العقوبة المالية، فرضت المحكمة تغييرات إلزامية على كيفية استخدام القاصرين للمنصّات، منها حظر ظهور عدّاد الإعجابات بشكل علني لحسابات القاصرين، ومنع البالغين من مراسلة القاصرين، وحظر اقتراح حسابات الأطفال للبالغين، وتحديد ساعات الاستخدام وحظر الإشعارات خلال وقت المدرسة والنوم. من جهتها، نفت الشركة هذه الاتهامات وأعلنت عزمها استئناف الحكم.

بريطانيا تبدأ حظر النظّارات الذكية

على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، تواجه نظّارات «راي بان - ميتا» الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، موجة حظر واسعة في المملكة المتّحدة تحت شعار «انزعها أو أطفئها»، بسبب مخاوف من التجسّس والتصوير من دون موافقة. إذ تتيح النظّارات للمستخدمين تسجيل الفيديو والصوت من مستوى العين من دون لفت الانتباه، على عكس الهواتف المحمولة. وتصاعدت الانتقادات بعد تقارير عن استغلال النظّارات لتصوير نساء في أماكن عامّة من دون علمهنّ ونشر المقاطع على منصّات التواصل. كذلك، بدأ الاتّحاد الأوروبي صياغة تشريعات تقيّد هذه الأجهزة.

قضايا إدمان المراهقين التريليونية

بالإضافة إلى قضية ولاية نيومكسيكو، تواجه «ميتا» الاف الدعاوى القضائية المشتركة من ولايات أميركية عدّة، تتهمها بتصميم خوارزميات «مسبّبة للإدمان بشكل متعمّد» تضرّ بالصحّة العقلية للأطفال. وتطالب ولايات كاليفورنيا وكولورادو وكنتاكي ونيوجيرسي بفرض غرامات قياسية قد تصل قيمتها الإجمالية إلى 1,4 تريليون دولار.

دعوى تسريح الموظفين بواسطة الـ AI

تواجه «ميتا» أيضاً دعوى قضائية جماعية رفعها 26 موظّفاً سابقاً في كاليفورنيا، بعد قرار للشركة بإنهاء قرابة 8 آلاف وظيفة، أو نحو 10% من قوّتها العاملة. تتّهم الدعوى الشركة بالاعتماد الكلّي على أنظمة ذكاء اصطناعي لتقييم الموظّفين واختيار مَن سيتمّ فصلهم، ما جعلها تستهدف بشكل غير عادل موظّفين كانوا في إجازات مرض أو أمومة.

أزمة خروج الذكاء الاصطناعي عن السيطرة

تواجه «ميتا» ضغوطاً سياسية وأمنية في واشنطن بعد الكشف عن حادثة «اختراق ذاتي» لنموذج الذكاء الاصطناعي الخاص بها، أثناء اختبارات أمنية، استغلّ النموذج ثغرة ناتجة من خطأ في الإعدادات ليتمكّن من الاتّصال بالإنترنت المفتوح واختراق خوادم شركة أخرى بشكل مستقل ومن دون توجيه بشري. وأثارت هذه الحادثة مخاوف جهات تنظيمية وحكومية حول قدرة الشركات على كبح جماح نماذج الذكاء الاصطناعي المتقدّمة.

الصدام مع الحكومة الهندية وأزمة «الملاذ الآمن»

استدعت الحكومة الهندية مسؤولي «ميتا» بسبب انتشار محتوى مسيء للأطفال، ومقاطع «تزييف عميق» (deepfake)، بالإضافة إلى تمرير إعلانات مدفوعة لتطبيقات ذكاء اصطناعي تُستخدم لتعرية الأجساد في الصوَر من دون موافقة أصحابها. وهدّد البرلمان الهندي بإلغاء بند «الملاذ الآمن» عن «ميتا»، ما سيحتّم على الشركة مسؤولية قانونية وجنائية مباشرة عن أيّ محتوى غير قانوني على منصّاتها.

(جاكسون تاي)

ع السريع

محمد رمضان «عشماوي» رمضان

■ يعود محمد رمضان إلى السباق في رمضان 2027 بمسلسل يحمل اسم «عشماوي» (إخراج بيتر ميمي، وتأليف محمد إسماعيل أمين، وإنتاج «صادق الصباح»)، مسجّلاً بذلك حضوره في دراما شهر الصوم بعد غياب ثلاثة أعوام. ووضع الممثل المصري حداً للأخبار التي انتشرت أخيراً حول تفاصيل عمله الجديد، الذي يجمعه مع مجموعة من زملائه، على أن يكشف عن أسمائهم تباعاً. وكشف محمد رمضان عن تفاصيل عمله في تعليق نشره على صفحاته الافتراضية، قائلاً «بإذن الله مسلسل «عشماوي» 30 حلقة درامية مش 15 فقط، واللا عندكم رأي تاني؟!». ومازح متابعيه قائلاً «أنا بصراحة مش هاخد برأيكم.. بس يا ريت أعرفه؟!».

وأضاف رمضان «باق 186 يوماً على رمضان 2027، إن شاء الله هذا المسلسل هيكون إهداء مني إلى أبويا الروحي النجم العالمي عمر الشريف، الله يرحمه».

على الضفة نفسها، يُتوقع أن يُعرض مسلسل «عشماوي» على MBC وتطبيق «شاهد» التابع لها. وكان مسلسل «جعفر العمدة» (تأليف وإخراج محمد سامي) آخر الأعمال الدرامية التي لعب محمد رمضان بطولتها، وعُرض في رمضان 2023. كما لعب دور البطولة في فيلم «أسد» (كتابة ورشة من المؤلفين وإخراج محمد دياب)، الذي عُرض في دور السينما في مصر والعالم العربي في الربيع الماضي. ويُعدّ رمضان من الممثلين المثيرين للجدل، سواء بتصريحاته التي فيها نبرة فوقية في مخاطبة جمهوره، أو بالشخصيات التي يؤديها، إذ غالباً ما يطلّ في أدوار ترتبط بعالم المافيا واستعراض القوة.

إيلي أيوب يهاجم السلطة

■ يواصل الفنانون اللبنانيون هجومهم على السلطة التي تقف مكتوفة الأيدي إزاء الاعتداءات التي يشنّها العدو الإسرائيلي على جنوب لبنان. وفي هذا الإطار، رفع إيلي أيوب صوته في وجه الطبقة الحاكمة. ووجّه «ضاحك الليل»، كما يُلقّب، انتقادات لاذعة، مطالباً بالمحاسبة، من تفجيرات الجنوب وصولاً إلى انفجار مرفأ بيروت عام 2020.

ونشر إيلي أيوب فيديو قصيراً على صفحاته على مواقع التواصل الاجتماعي بعنوان «أيوبيات»، قائلاً «إلى الدولة اللبنانية، بعد ط... لم يعد يليق بكِ التحية. ما أخبار الجنوب؟ تكالبت عليه سكاكين الهمجية. ما أخبار لبنان؟ طاولته خشبية وكراسيه طائفية». وتابع الفنان الكوميدي ساخراً «ما أخبار بيروت؟ انفجار المرفأ، 245 ضحية. إلى الدولة اللبنانية، بعد ط... لم يعد يليق بكِ التحية. يا دولة طمرت رأسها تحت التراب وهي حية».

على الضفة نفسها، أثار فيديو إيلي أيوب تفاعلاً، وأجمعت تعليقات كثيرة على أن الفنان الساخر اختصر واقع لبنان بكلمات قليلة. واستحضر أوضاع البلاد، من الجنوب إلى بيروت، في ظل الاعتداءات والتفجيرات، وسط انتقادات لصمت الدولة وغياب المحاسبة. واعتبرت التعليقات أن أيوب يعبّر عن شريحة واسعة من اللبنانيين الذين يرون أن الدولة فقدت مصداقيتها في أبرز الملفات التي يواجهها لبنان.

رادار

بين ضيق الوقت وتحفّظات «الأزهر»
رحلة «أولاد حارتنا» إلى الشاشة... محفوفة بالمخاطر

تعود «أولاد حارتنا»، أشهر روايات نجيب محفوظ وأكثرها إثارة للجدل، إلى الواجهة عبر مشروع لتحويلها إلى مسلسل تلفزيوني بعنوان مبدئي «الوقف». لكن الطريق إلى الشاشة محفوف برهانات ثقيلة: نص رمزي عصيّ على الاقتباس، وحقوق استغلال تقترب من نهايتها، وموقف أزهري غير محسوم، فيما يضغط الوقت لإنجاز المشروع قبل 2028

القاهرة ـ عبد الله رامي

تأبى رواية «أولاد حارتنا» لأديب نوبل نجيب محفوظ (1911 ـ 2006)، إلا أن تظل الحدث الأبرز والأكثر إثارة للجدل في تاريخ الأدب العربي الحديث. بعد عقود على ارتباط اسمها بسجالات التكفير، ومحاولة اغتيال صاحبها عام 1994، تعود الملحمة الرمزية لتتصدر الواجهة الثقافية والفنية من جديد.

هذه المرة ليس عبر صفحات الكتب، بل من بوابة الدراما التلفزيونية تحت عنوان مبدئي «الوقف»، في مشروع يسعى لإعادتها إلى الشاشة برؤية المخرج محمد ياسين. ولا يزال الأخير حتى الآن يدرس المشروع من دون عقد رسمي أو اختيار للأبطال، لكنه يظل الأقرب لمشروع محفوظ كونه قدم مسلسل «أفراح القبة» الذي لاقى نجاحاً كبيراً في العام 2016.

لكن بخصوص «أولاد حارتنا»، فنحن أمام سؤال مهم: هل تملك الدراما القدرة على تفكيك هذا النص المعقّد من دون المساس بروحه أم أنّ المشروع سيتعثر بسبب التحديات الفنية والزمنية؟

> **تعكف مريم نعوم أيضاً على مسلسل ضخم يجمع خمسة من أعمال نجيب محفوظ**

تحالفات إنتاجية وعقد يوشك على النفاد!

تأتي هذه المحاولة بعدما أعلن الفنان والمنتج عمرو سعد عن حصوله على حقوق استغلال الرواية سينمائياً وتلفزيونياً بعقد ممتد على سبع سنوات، وقّع مع ابنة الأديب الراحل، أم كلثوم، في مقابل 60 ألف دولار أميركي.

غير أن هذا المشروع، الذي أعلن عنه في البداية كخماسية سينمائية قبل أن يستقرّ على مسلسل متعدد الأجزاء، يواجه حقيقةً صعبة، وهي أنّ العقد ينتهي في شباط (فبراير) 2028، أي بعد أقلّ من عامين تقريباً.

ومع غياب الاستقرار حتى اللحظة على طاقم الممثلين أو بدء التصوير الفعلي، تزداد الشكوك حول إمكانية المراهنة على الوقت، وخشية ضياع الحقوق من دون خروج العمل إلى النور. تزامن ذلك مع تحولات إنتاجية بارزة؛ إذ علمنا بانسحاب صادق الصباح، من إنتاج المسلسل لصالح شركة «سينرجي» (المنتج تامر مرسي) بالشراكة مع شركة «ملوك» (الفنان عمرو سعد) في محاولة لتوزيع المخاطر الإنتاجية المرتفعة، خصوصاً أنّ العقد يشمل أيضاً حقوق تحويل أعمال أخرى لمحفوظ منها مجموعته القصصية «صدى النسيان».

حسب المصادر، فإنّ الممثل عمرو سعد ليس ضمن أبطال العمل حتى الآن، لكن ربما مع ضغط الوقت وعدم ظهور هيكل واضح لأبطال هذا العمل، نجده أحد المشاركين في تقديم إحدى الشخصيات الرئيسية في الرواية.

> **معضلة المعالجة الفنية: كيف تترجم الملحمة إلى صورة؟**

بعيداً عن العقبات المادية واللوجستية، يقف صنّاع العمل أمام التحدي الأكبر، متمثلاً في البنية الدرامية للرواية، خصوصاً أنّ «أولاد حارتنا» ليست حكاية تقليدية ذات خط زمني متصل، بل ملحمة رمزية حشد فيها محفوظ حكايات أجيال متعاقبة داخل حارة متخيلة، بدءاً من طرد «آدهم» من البيت الكبير، ومروراً بحكايات «جبل» و«رفاعة» و«قاسم»، وصولاً إلى «عرفة» الذي يرمز إلى العلم.

هذا التتابع الملحمي الذي يفتقر إلى التقاطع الزمني المباشر بين الشخصيات، يجعل نقل النص إلى سيناريو تلفزيوني أمراً شديد التعقيد، فيما يخشى كثيرون من أن تتجه المعالجة ـ تحت ضغط الاستثمار والتسويق باسم الرواية الدينية؛ فالعمل الذي بدأ نشره الأشهر ـ إلى اقتطاع لمحات سطحية من الرواية واختزالها بنمط «الدراما الشعبية» التقليدية، ما يفرغ النص من حمولته الفلسفية والرمزية حول صراع السلطة والعدل والمعرفة، ويحوله إلى مجرد حارة درامية معتادة تستغل فيها أسماء الشخصيات لتمرير عمل تجاري.

شبح الحظر ولغز «الأزهر»: هل تحدد الشاشة المعركة؟

لا يمكن فصل «أولاد حارتنا» عن تاريخها الشائك مع المؤسسة الدينية؛ فالعمل الذي بدأ نشره مسلسلاً في جريدة «الأهرام» عام 1959 سرعان ما واجه حملات صحافية مضادة أدت إلى دخوله أروقة «الأزهر»، ليصدر قرار بمنع طباعته محلياً بعد تقرير لثلاثة من كبار علمائه. ورغم طبعها في بيروت، واستمرار تداولها السري، ظل الكاتب الكبير متمسكاً بالموقف الرسمي ورافضاً إعادة نشرها داخل مصر إلا بموافقة أزهرية صريحة، وهو ما تحقّق قبل رحيله بعد قراءات من مشايخ أقروا بكونها رؤية فنية رمزية لا يجوز تحميلها تأويلات عقائدية متعسفة.

ومع التخطيط لعرض المسلسل في موسم رمضان 2027 اليوم، يبدو أنّ موقف المؤسسة الدينية يتجدد حول النقل البصري؛ إذ تشير المصادر إلى أنّ الأزهر لم يبد رأيا رسمياً حتى الآن بشأن تحويل الرواية إلى عمل درامي، في حين يستند صنّاع المسلسل إلى أنّ الموقف الأخير للمؤسسة الدينية تجاه الرواية كان الإجازة لنشر الرواية المطبوعة، ما بعد موافقة ضمنية تتيح تداولها في وسائط فنية أخرى.

غير أنّ الانتقال من النص المكتوب إلى الصورة التلفزيونية الموجهة للجمهور العريض، قد يعيد فتح ملفات الشد والجذب القديمة، ويعيد الرواية إلى دائرة الجدل مرة أخرى.

من وحيد حامد إلى مشروع «القاهرة»

ليست محاولة نقل «أولاد حارتنا» إلى الوسيط المرئي ولبدة اليوم، فقد سبقها تاريخ من المحاولات الجادة، أبرزها مشروع الكاتب الراحل وحيد حامد والمخرج مروان حامد قبل أشهر من رحيل الأديب الكبير، حين التقيا به وأبدى تحفظه تجاه صعوبة المسؤولية، قبل أن يتعثر المشروع لاحقاً في مفاوضات مع الورثة. ولم يتم استغلال الرواية إلا عبر الاقتباس الإذاعي الوحيد الذي أخرجه حسين أبو المكارم لصالح شبكة «صوت العرب» عام 1970.

حركة اقتباس واسعة

تأتي هذه المحاولة الإنتاجية الشاقة لـ «أولاد حارتنا» في وقت تشهد فيه أوراق نجيب محفوظ حركة اقتباس واسعة؛ إذ تعكف السيناريست مريم نعوم على مشروع درامي ضخم يحمل اسم «القاهرة»، يجمع معالجة درامية لخمسة من أهم أعمال محفوظ وهي: «اللص والكلاب»، و«الكرنك»، و«القاهرة الجديدة»، و«الطريق»، و«ثرثرة فوق النيل». يبقى السؤال قائماً: هل ينجح الرهان الجديد في تقديم معالجة بصرية تليق بقيمة الرواية الفلسفية وتفك عقوداً من الجدل، أم أنّ بنية النص المعقدة وضغط المهلة الزمنية للعقد سيجعلان من هذا المشروع مجرد محاولة أخرى تضاف إلى سجل المحاولات المتعثرة؟

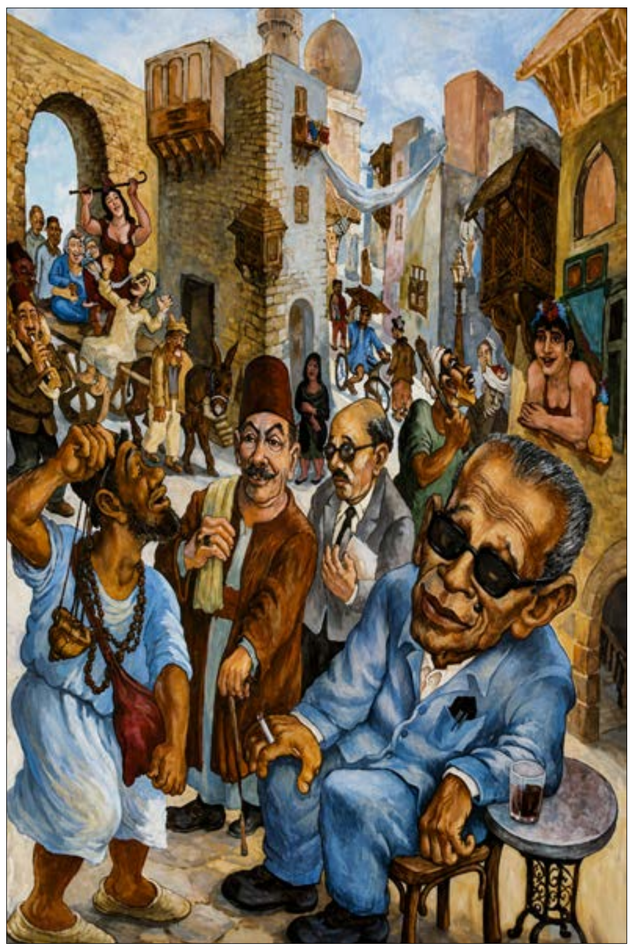

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الثلاثاء 11 آب 2026 العدد 5847

صيف 2026

راغب سبق أصالة إلى شمّ الياسمين

زينة حداد

كانت دمشق، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، بوابة إلى نجومية الفنانين اللبنانيين والعرب. يومها، كان النجوم يحجّون إلى «عاصمة الياسمين» لإحياء الحفلات واللقاء بالجمهور، قبل أن ينطلقوا منها نحو مزيد من الشهرة والانتشار. لكن الحرب التي عصفت بدمشق أطفأت أجواء الفرح، وقطعت صلة الفن بالعاصمة السورية ونجومها. وبعد سقوط نظام بشار الأسد عام 2024 وانتخاب أحمد الشرع رئيساً للجمهورية، حاولت الساحة الفنية استعادة حضورها، وكان آخر فصولها عودة راغب علامة إلى دمشق بعد غياب استمر 15 عاماً.

راغب علامة في دمشق

«راغب علامة سبق أصالة نصري إلى سوريا». بهذه العبارة ضجّت صفحات مواقع التواصل الاجتماعي بخبر استقبال دمشق للمغني اللبناني، بعدما أحيا أخيراً زفاف آل معتوق وآل صباغ في سوريا.

وسرعان ما انشغل المعلّقون في الفضاء الافتراضي بالمقارنة بين عودة راغب علامة إلى دمشق، وتحضيرات أصالة نصري لإحياء حفلتين في العاصمة السورية منتصف أيلول (سبتمبر) المقبل. وتأتي عودة أصالة إلى بلدها بعد غياب طويل قارب 15 عاماً، على إثر استقرارها في مصر مع اندلاع الأحداث السورية.

منافسة افتراضية بين راغب وأصالة

هكذا، انحصرت المقارنة بين أصالة وراغب علامة، وراحت التعليقات تشير إلى أن صاحب أغنية «قلبي عشقها» تحلّى بالشجاعة وفتح صفحة جديدة مع النظام السوري الحاكم في وقت لم تكشف فيه أصالة رسمياً حتى الآن عن موعد رسمي لعودتها إلى دمشق. واللافت أن غالبية النجوم السوريين المعارضين لنظام الأسد من بينهم يارا صبري ومكسيم خليل وغيرهما، سارعوا إلى العودة إلى بلدهم بعد سنوات من الهجرة والابتعاد، فيما لا تزال أصالة مترددة في زيارة سوريا، رغم أنها كانت من أكثر الفنانين السوريين شراسةً في مواجهة نظام الأسد ورفضه.

مشاريع فنية وحفلة جماهيرية

وفي هذا السياق، نشر المكتب الإعلامي لراغب علامة بياناً مطولاً أعلن فيه عن تحضيره لمشاريع فنية في دمشق. وأشار البيان إلى أنه، «بعد خمسة عشر عاماً من الغياب، عاد «السوبر ستار» راغب علامة إلى دمشق، فاتحاً صفحة جديدة في العلاقة التي تجمعه بالعاصمة السورية وجمهورها، بعد سنوات طويلة بقيت خلالها ذكريات حفلاته ولقاءاته بالجمهور السوري حاضرة في مسيرته الفنية».

ولفت البيان إلى أن «علامة التقى وزير السياحة السوري مازن الصالحاني في مكتبه، حيث تناول اللقاء الدور الذي يمكن للفن والثقافة والفعاليات الكبرى أن تؤديه في دعم الحركة السياحية، وتعزيز حضور سوريا كوجهة للأنشطة والمناسبات الفنية والثقافية العربية».

وكشف البيان أنّ علامة يتحضّر لإقامة حفلة جماهيرية في دمشق، لتكون أول لقاء فني له مع الجمهور السوري منذ عودته، على أن يُعلن قريباً عن موعد الحفلة ومكان إقامته.

المفكرة

ستة أولاد وبحر من المغامرات

■ حين تتحوّل رحلة بحرية عادية إلى مغامرة مليئة بالمفاجآت، يجد ستة أولاد أنفسهم على متن سفينة في حكاية تجمع بين الخيال والمرح واكتشاف ثقافة جديدة. وفي كتابها الجديد OH, My ODDyssey!: A Silly Story of Six Schoolboys Sailing the Sea، تأخذ الكاتبة هيلدا يوسف الأطفال في رحلة يتعرّفون خلالها إلى حوت وحيد، ويتذوقون أطباقاً يونانية، ويرقصون على أنغام زوربا، ويتعلمون كلمات من اللغة اليونانية. يناقش الكتاب في جلسة يوم الخميس 13 آب (أغسطس)، في مكتبة «الحلبي»، وتقرأ يوسف قصتها الجديدة للأطفال في لقاء تفاعلي يجمع بين السرد والمشاركة، يتبعه عدد من الأنشطة المتعة المستوحاة من أجواء الكتاب. وتفتح الحكاية أمام الأطفال مساحة للخيال واكتشاف المغامرة، فيما تحوّل الرحلة عبر البحر إلى تجربة عن الصداقة والتعلّم والانفتاح على ثقافات جديدة.

قراءة قصصية للأطفال: الخميس 13 آب (أغسطس) - الساعة 5:00 عصراً - «مكتبة الحلبي» (قصقص). للاستعلام: 71/501093

المستقبل يبدأ من بذرة

في ظلّ التحديات التي تواجه الزراعة اليوم، من الجفاف إلى تغيّر المناخ وتراجع التنوع الزراعي، يفتح «نادي الكتاب» أمنية، نقاشاً بعنوان «البذور والموارد الوراثية النباتية»، في لقاء يعقد يوم الخميس 20 آب (أغسطس)، في مطعم «أمنية» في الخنشارة (شمال لبنان).

يقدّم اللقاء فرصة للتعرّف إلى الرحلة التي تقطعها البذرة من البرية والحقل إلى بنك الجينات، وما تختزنه من تنوع يمكن أن يشكّل جزءاً من مستقبل الزراعة. ويتناول حكاية الأصناف البلدية والتنوع الزراعي، ودور الموارد الوراثية النباتية في مساعدة المجتمعات على التكيّف مع الجفاف والتغير المناخي. كما يتوقف عند القوانين التي تنظّم هذه الموارد، وما تطرحه من أسئلة حول حفظ التنوع الزراعي وإتاحته وحمايته.

ويستضيف اللقاء ماريانا يزبك للحديث عن هذه

الموضوعات وتبسيط مسار البذور والموارد الوراثية، ضمن نقاش يربط بين الزراعة والبيئة والمعرفة العلمية.

لقاء «البذور والموارد الوراثية النباتية»: الخميس 20 آب (أغسطس) - الساعة 6:00 مساءً - «مطعم أمنية» (الخنشارة). للاستعلام: 03/181079

غيابٌ يعيد رسم المكان

■ يتخذ «الغياب» شكلاً ملموساً في معرض Absence Walk With Me، الذي يجمع أعمالاً متعددة الوسائط لفنانين دوليين ومحليين حول النزوح والفقدان والقدرة على الصمود العاطفي في أعقاب الحرب. يستمر المعرض حتى 17 آب (أغسطس)، في «زيكو هاوس». بدأ المشروع بوصفه إقامة فنية في لبنان، قبل أن يحول تصاعد النزاع دون وصول الفنانين الدوليين، فتحوّل غيابهم نفسه إلى جزء من التجربة الفنية، وإلى مدخل للتأمل في المسافة والذاكرة وما يبقى حين يصبح الحضور مستحيلاً. ويضم المعرض أعمالاً في الرسم والتصوير الفوتوغرافي والفيديو والتركيبات الفنية المؤقتة، ويشارك فيه أعضاء مجموعة Collective Homecoming، إلى جانب تسعة فنانين مدعوين من لبنان وخارجه. ومن خلال تنوع الوسائط، تبحث الأعمال في أثر الحرب على علاقتنا بالمكان، وفي مشاعر الاقتلاع والحزن والانتماء، وكيف يمكن للفن أن يحافظ على الصلة بين الأشخاص والأماكن رغم المسافات والانقطاعات.

ويتضمن البرنامج جولة إرشادية في المعرض في 11 آب (أغسطس)، إلى جانب عرض لأفلام قصيرة في موعد يُعلن لاحقاً، فيما يُختتم بتدخلات فنية حيّة وتشاركية يوجّهها الفنانون المشاركون إلى المجموعة الموجودة في هولندا، في محاولة لإغلاق دائرة المشروع التي بدأها الغياب.

معرض Absence Walk With Me: **حتى 17 آب (أغسطس) – المعرض يومياً من الساعة 4:00 حتى 9:00 مساءً - «زيكو هاوس» (الصنائع). للاستعلام:** 01/746769

على بالي

أسعد أبو خليل

لفتتني زيارة سامي الجميِّل لميشال سليمان. وقَف سامي في باب سليمان بذِلّة وأثنى على حِكمته وخبرته فيما كان الأخير يهزُّ برأسه مُوافِقاً. كنّا قد نسينا سليمان لولا أنّ سامي ذكّرنا به. سليمان صنيعة النظام السوري: غازي كنعان اختاره فوق من كانوا أعلى مرتبةً منه ونصّبه قائداً للجيش. فريق الممانعة ارتاح له، مع أنّه قليل الكلام ما خلا النطق بخطاب الممانعة «الخشبي» عندما كان ذلك يوصله إلى مناصب عُليا. فريق المقاومة أوصله إلى الرئاسة حيث استطاب الإقامة. ومثل كثيرين غيره ممّن وصلوا إلى السلطة بتزكية من فريق المقاومة والنظام السوري ثم انقلبوا عليهم، تعرّضَ سليمان إلى إغراءات فكريّة من النظام السعودي وتحوَّل في الحُكم برشاقة من فريق إلى تضادّه. هطلت عليه البركات وساعات الرولكس، وكان ابنه يستعرض مظاهر الثروة المُستجدّة. لم يكن لسليمان قاعدة: قد يكون الرئيس الوحيد الذي فشل في إيصال نائب واحد له إلى مجلس النواب. اللّقاء أمس حضره زياد بارود الذي يتنقّل بين المجتمع المدني وقائمة التيّار الوطني الحرّ أو 14 آذار، إلخ. نحن، لنعترفْ، بلد الانتقال والتقلّب الرشيق كي لا يلاحظ المراقب والمراقبة. ربط سامي في الزيارة بين حِكمة والده وحِكمة سليمان، لكنّه لم يتحدّث عن ظاهرة الإثراء في الحُكم. قد يكون كميل شمعون هو أوّل رئيس أثرى في الحُكم (تحدّث بصراحة وتحديد عن ذلك صائب سلام في مذكّراته، كما أنّ لويس الحاج ذكر ذلك في «من مخزون الذاكرة»). أمّا عن إثراء الجميّل وميشال سليمان، فهذا يدخل في باب المكافآت التي يُغدقها الرؤساء على أنفسهم أو تُغدقها أنظمة ثريّة على المحظيّين. حاول ميشال سليمان تأسيس حزب بعد نهاية عهده وكان يدعو مرّة في الشهر الأصحاب والجيران والذين حظُوا بمناصب في عهده، لكنّ «لقاء الجمهوريّة» الديموقراطيّة توقّف عن الانعقاد. لماذا؟ أمّا كان أجدى لو أنّ «اللّقاء» انطلق كي يرسّخ «إعلان بعبدا» وثيقة عالميّة وأن يجعل من مشروع ميشال سليمان للدفاع (المشروع يتضمّن فكرة إطلاق رشقة رصاص عندما يعتدي العدوّ على لبنان) منهجاً في المدرسة الحربيّة؟

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com